مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 12 العدد 2، 2015، ص ص 447-484

خيارات المشاركة السياسية في "ديمقراطية مقيّدة": حالة الإخوان المسلمين في الأردن

محمد ابو رمان*

ملخص

تناقش الدراسة "خيارات المشاركة في "ديمقراطية مقيّدة": حالة الإخوان المسلمين في الأردن" وتطور العلاقة بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين، والمراحل التي مرّت بها، من خلال مقاربة منهجية تجعل من سياسات الأنظمة "شبه السلطوية"، التي تسمح بإجراء انتخابات ديمقراطية مع التحكم بنتائجها الرئيسة، بمثابة متغير مستقل وسلوك الحركات الاسلامية السياسية وموقفها من الديمقراطية بمثابة عامل تابع، وتحلل الدراسة تأثير المشاركة السياسية "المحدودة" على الخطاب الأيديولوجي للجامعة وعلى التنظيم الداخلي وسماته.

المقدمة

لم يشهد الأردن ثورةً شعبيةً، سلميةً أو مسلحةً، كما شهدته دول عربية أخرى (مصر؛ وتونس؛ وليبيا واليمن؛ وسورية)، لكنه لم يكن خارج سياق هذه الحقبة تماماً، إذ توازى ما تلقيه هذه الثورات من إلهام بالتغيير في روع الشارع الأردني، مع حراك سياسي شعبي جديد يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية، ويقفز إلى سقوف مرتفعة جديدة، من دون الوصول إلى المطالبة بإسقاط النظام، إذ جعلت أغلب القوى السياسية مطلبها هو "إصلاح النظام".

بالرغم من أنّ أغلب قوى المعارضة السياسية (التقليدية- الجبهة الوطنية للإصلاح؛ والإسلاميين؛ وأحزاب يسارية وقومية، والجديدة- الحراك الشبابي) لم تقبل بما قدّمه النظام من سقوف إصلاحية، وخارطة طريق، إلاّ أنّ محدودية حجم الحراك الشعبي غير المتناغم في مطالبه، لم تؤدِّ إلى زيادة حجم الضغوط على النظام[1].

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2015.

* الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية.

1 انظر: عن الحراك الشعبي ومفهوم المعارضة التقليدية والجديدة: محمد أبو رمان، أولويات الحراك الإصلاحي الأردني بين الأيديولوجيا والديمغرافيا، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، 29-1-2013.

ثم كان للظلال الواسعة المتناقضة، التي فرضتها التقلبات في مشهد الربيع العربي على المشهد السياسي الأردني، أثرٌ واضح في إضعاف المعارضة، وتفجير الخلافات الكبيرة بين أحزابها، ما أضعف من رغبة المواطنين في التغيير؛خشية من شبح الفوضى والدماء والعنف، الذي أحاط المشهد ببلاد الربيع العربي.

لقد فرضت الحقبة السياسية العربية الجديدة نفسها على العلاقة بين النظام الأردني وجماعة الإخوان المسلمين (مع حزبها السياسي جبهة العمل الإسلامي)، التي شاركت في الاحتجاجات والتجمعات المطالبة بالإصلاح، ورفضت خارطة الطريق الرسمية، وقاطعت الانتخابات النيابية والبلدية في العام 2013، وتجاوز خطابها السياسي الجديد حدود "اللعبة التقليدية" مع النظام، إذ طالبت بتعديلات دستورية جوهرية تطاول صلاحيات الملك وسلطاته، لكنّ شعاراتها وقفت عند "سقف الإصلاح"، من دون الوصول إلى شعار "إسقاط النظام"، أو الدعوة إلى ثورة سياسية.

بيد أن عدم توافق النظام والجماعة على مسار الإصلاح الداخلي، ورهاناتهما المتضاربة تجاه ما يحدث في المنطقة من احتجاجات وثورات، دفعتا بالأزمة بينهما إلى مرحلة متقدمة، وعمّقتا من منسوب الشكوك المتبادلة، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات جذرية، كأن تعلن الحركة نيتها إسقاط النظام، أو أن تقوم مؤسسات النظام بحظر الحركة واعتبارها غير قانونية، كما يحصل في دول عربية أخرى.

بالنتيجة، لم يصل التفاوض بين الطرفين إلى صيغة جديدة بديلة عن الوضع الراهن، إذ لم تستطع الجماعة (إلى الآن) تغيير "قواعد اللعبة التقليدية"، التي حكمت مشاركتها في الحياة النيابية والسياسية خلال العقدين الأخيرين، وفي الوقت نفسه لم تُجدِ استراتيجية مقاطعة الانتخابات في إجبار النظام على تقديم تنازلات سياسية أكبر، فما تزال "العلاقة" بين الطرفين مفتوحة على سيناريوهات متعددة، سواء باتجاه الانفتاح والتفاهم أو الاختلاف والاشتباك السياسي، كما أنّها تتأثر بالتطورات الداخلية والخارجية على السواء.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير حقبة الثورات العربية على العلاقة بين الجماعة والدولة، وذلك باستنطاق القواعد المحددة لتجربة المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، خلال العقود الماضية، وتأثير ذلك على دور الجماعة السياسي، وخطابها الأيديولوجي ومناقشاتها الداخلية، ثم تأثير الربيع على سقف مطالبها الإصلاحية ورؤيتها لقواعد اللعبة السياسية.

منهج الدراسة والمفاهيم المفتاحية: مقاربة براون

المنهج الذي تسير عليه الدراسة هو المنهج التاريخي- التحليلي لتطور العلاقة بين الطرفين (الدولة والجماعة)، لكن عبر تطبيق "مقاربة براون" في ربط القواعد التي حكمت العلاقة في العقود الماضية بالسياسات الرسمية، واستنطاق تأثير ذلك على تطور الخطاب الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين، وصولاً إلى لحظة الربيع العربي 2011، وما أدت إليه من إرباك لهذه القواعد وما نجم عنها من سمات للعلاقة بين الدولة والجماعة.

يقوم منهج هذه الدراسة – إذن- على إعادة قراءة المعادلة التاريخية بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين بقلب المتغيرات المستقلة والتابعة، إذ نجعل من السياسات الرسمية شبه السلطوية بمثابة المتغير المستقل، وتطور خطاب الإخوان الأيديولوجي بمثابة العامل التابع، ومن ثم دراسة تأثير الربيع العربي على تلك "القواعد" التي ترسّخت عبر العقود الممتدة من العلاقة بين السياسات الرسمية وأيديولوجيا الجماعة.

وعلى ذلك فإنّ منهج الدراسة مستنبط مما طوّره الباحث الأميركي، ناثان براون، وآخرون، من مقاربة منهاجية تتعامل مع أيديولوجيا الحركات الإسلامية وبنيتها التنظيمية، وما يحيط بمشاركتها في العملية" الانتخابية من إشكاليات وفرضيات في ظل هذه السياسات.2

سنقدّم توضيحاً وتفصيلاً موسّعاً لهذا الإطار المنهجي في المبحث التالي **عند الحديث عن الإطار النظري**، الذي نعتمد عليه في تحليل المدخلات والمخرجات المؤثرة في مشاركة الإسلاميين في الانتخابات، خلال الحقبة الماضية (قبل الربيع العربي)، لكن من الضروري هنا الوقوف عند مفهومين رئيسين يمثّلان ركنين أساسيين في هذا المنهج، الأول: هي الأنظمة شبه السلطوية، والثاني: الحركات شبه السياسية.

تعد الأنظمة شبه السلطوية أنظمة هجينة، تقع في المنطقة الرمادية، ما بين السلطوية التامة والديمقراطية3؛ إذ تسمح بإجراء انتخابات دورية، من دون أن تؤدي إلى تغيير جوهري في

2 انظر: ناثان براون، المشاركة لا المغالبة، الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ترجمة سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012.

3 يشير ناثان براون إلى أنّه لا يوجد خيط فاصل دقيق يفصل الأنظمة السلطوية عن الأنظمة شبه السلطوية، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، لكنه يعتمد على معيار سماح الأنظمة شبه السلطوية للمعارضة بالحصول على ما نسبته أكثر من 5% من مقاعد البرلمان، وإن كان يمكننا أن نضيف إلى ذلك السمات التي تناولناها في الدراسة؛ أي السماح بدرجة من النشاط والعمل والتنظيم للمعارضة، تشهد انتخابات دورية، ومستوى جزئي من الحريات العامة وحرية التعبير، انظر، المرجع نفسه، ص34.

تركيبة السلطة الفعلية وبتداول حقيقي لها، وتتيح درجة معينة من تنظيم المعارضة السياسية ونشاطها، وتسمح بحريات عامة جزئياً، بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى. ويطلق على هذه الأنظمة مصطلحات متعددة، مثل الأوتوقراطية الملبرلة، أو الديمقراطية المقيّدة4، أو السلطوية الناعمة5.

أمّا الحركات شبه السياسية، والمقصود هنا جماعة الإخوان المسلمين وأخواتها من حركات إسلامية؛ فهي حركات تتجاوز المعنى التقليدي المعروف للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، التي يتمثّل جوهر عملها في تقديم البرامج الانتخابية، والحشد من أجل الانتخابات، ومحاولة الحصول على الأغلبية النيابية، وأخيراً تشكيل الحكومة وتولي الحكم. في المقابل فإنّ طبيعة الحركات الإسلامية وأساليب عملها وأدوارها؛تتعدى العمل الحزبي، إذ تتعدد وتتنوع ما بين العمل الخدماتي والدعوي والسياسي، وتتجاوز أهدافُها البعد السياسي، كما هي حال الأحزاب الأخرى، إذ تعلن الحركات الإسلامية دائماً أن النشاط السياسي هو وسيلة وليس هدفاً، وأنه وسيلة من وسائل متعددة،فأدواتها تتجاوز العمل الحزبي إلى المجتمعي والثقافي، وتخلط أو تدمج ما بين الديني والسياسي والأخلاقي والحزبي، وتطرح أيديولوجيتها وأفكارها أسئلة جوهرية حول الحريات العامة والفردية ومدى التوائم والتوافق مع اللعبة الديمقراطية والقيم الليبرالية التي تتزاوج معها في التجربة الغربية6.

وعليه فإنّ مفهوم "الديمقراطية المقيّدة" مشتق، في هذه الدراسة، من التعريف السابق للأنظمة شبه السلطوية، فالمقصود هنا الديمقراطية التي تتضمن إجراء انتخابات نيابية وربما رئاسية وفيها هامش من الحريات العامة، لكنّ بما لا يصل إلى مرحلة تداول السلطة بصورة دورية مرتبطة بالانتخابات والخيارات الشعبية.

---

4 استخدم المؤرخ الأردني، د. علي محافظة هذا المصطلح "الديمقراطية المقيدة" في وصف النظام الأردني والتطورات التي حدثت بخاصة بعد العام 1989، انظر: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن (1989-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، إذ تشير فصول الكتاب كيف قام النظام في تقييد مخرجات الانتخابات واللعبة السياسية وضبطها بما يتناسب مع عدم حدوث مفاجآت، وهو تحليل يتوافق تماماً مع مقاربة براون المنهاجية حول الأنظمة شبه السلطوية.

5 المرجع السابق، ص 33-35.

6 المرجع نفسه، ص25. وقارن ذلك بـ: مجموعة رسائل الإمام البنا، إعداد البصائر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط2، 2006، ص38-41.، وانظر كذلك: ناثان براون، وعمرو حمزاوي، بين الدين والسياسة" الإسلاميون في البرلمانات العربية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بالتعاون مع مركز كارنجي للشرق الأوسط، بيروت، ط1، 2011، ص256-265.

يمكن أن نضيف إلى هذين المفهومين مفهوماً ثالثاً رئيساً في هذه الدراسة، لم يتحدّث براون عنه في مقاربته، بصورة مباشرة، إلاّ أنّه مهم، في هذه الدراسة، للربط بين المفهومين- المتغيرين السابقين؛ أي السياسات شبه السلطوية والحركات الإسلامية؛ فهذه السياسات تفرض قيوداً ومحددات على مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية، تتمثّل بتصميم مخرجات اللعبة الانتخابية والسياسية بما لا يؤدي إلى تداول سلطة أو تغييرات جذرية في عملية صنع القرار السياسي الحاسم في البلاد، وهو ما نختزله، هنا، بمصطلح "قواعد اللعبة التقليدية.

أسئلة الدراسة وفرضيتها

من الطبيعي أنّ مثل هذه العملية السياسية ترسم خارطة من الأسئلة حول الأهداف التي يسعى النظام شبه السلطوي إلى تحقيقها عندما يُجري الانتخابات،فيما إذا كنّا ننظر إلى ذلك بوصفه إحدى محطات التحول الديمقراطي أم على النقيض من ذلك إحدى استراتيجيات استدامة النظام القائم وحماية مصالح النخبة الحاكمة، وتعزيز الاستقرار السياسي عبر إلحاق هذه الحركات في العملية السياسية وإدماجها بها، مع إمساك النخبة الحاكمة بقواعد اللعبة وتحكّمها فيها.

بإسقاط مقاربة هذه المنهجية، بما تطرحه من مفاهيم وأسئلة وفرضيات، على الحالة الأردنية، فإنّ التساؤلات التي سنجيب عنهافي هذه الدراسة تتمثل في:

- كيف أثرت السياسات شبه السلطوية في خيارات جماعة الإخوان المسلمين الاستراتيجية؟
- ما هي القواعد، التي رسمت علاقة النظام الأردني بجماعة الإخوان المسلمين، عبر السياسات "شبه السلطوية" وكيف تجاوبت الجماعة معها؟
- كيف أثّرت مشاركة الجماعة في الحياة السياسية في خطابها الأيديولوجي ورؤيتها الإصلاحية؟
- ما هو تأثير ثورات الربيع العربي، وما وجهته من ضربات عنيفة للأنظمة شبه السلطوية في المنطقة، ولقواعد اللعبة السياسية، في العلاقة بين الجماعة والنظام الأردني؟

أمّا الفرضية التي تستند إليها الدراسة؛ فتتمثّل في أنّ السياسات شبه السلطوية بمثابة العامل الرئيس في التأثير على خطاب جماعة الإخوان المسلمين الأيديولوجي وخياراتها الاستراتيجية في التغيير.

تستبطن هذه الفرضية العلاقة التالية: "مع مرور الوقت ومع وجود عملية سياسية توفر مكافآت مهمة للمشاركة ومخاطر مهمة للاستراتيجيات الأخرى، فإنّ الحركات على أطراف النظام ستصبح بالفعل مسيسة، وتكيّف نفسها كي تحقق أهدافها عبر نشاط سياسي سلمي وشرعي".7

وتستبطن هذه الفرضية، ثانياً، أنّه كلما اتجهت السياسات شبه السلطوية إلى الانفتاح وتوسيع مساحة المشاركة السياسية *وزيادة* منسوب الحريات العامة والسياسية وتقوية الحياة النيابية كلما دفع ذلك بالحركات الإسلامية إلى "التسييس" والمشاركة، وبالتالي القبول أكثر وأكثر باللعبة الديمقراطية وتعزيز التوجهات التي تذهب بالجماعة نحو الواقعية- البراغماتية والعمل العام.

وتستبطن هذه الفرضية،ثالثاً، أنّ حالة الارتباك والفوضى الراهنة في إدارة العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين ناجمة عن خلخلة القواعد شبه السلطوية السابقة، أو عدم التوافق على قواعد جديدة بين الطرفين في تحديد الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وترسيمه خلال حقبة الثورات الديمقراطية العربية. تضعنا هذه الفرضية أمام مفهوم مهم، في هذه المقاربة المنهاجية، وهو "التسييس" Politicization، 8 فكلما زاد انخراط الحركات الإسلامية في العملية السياسية وتكيّفت معها، أدى ذلك إلى تطوير خطابها، بما يتناسب مع التزاماتها الجديدة في القبول بالديمقراطية والتعددية وتداول السلطة السياسية والانخراط في تحالفات مع أحزاب وقوى أخرى، وابتعدت عن التفكير في خيارات العنف والعمل المسلّح، ودفعت باتجاه تطوير المسار الديمقراطي، بما يحققه من مكاسب ومكافآت تعود عليها بالفائدة.9

---

7 ص 72.

8 *يطرح براون مصطلح "التسييس" بديلاً عن الاعتدال، في هذه الفرضية، بخلاف الفرضيات التقليدية في دراسة هذه الحركات، لما قد يحمله الأخير من قيم معيارية خفية، قد تكون جدلية، ولا تعبّر بدقة عن النتائج المترتبة على تأثير دخول هذه الحركات في اللعبة السياسية. في حين* درجت الكتابات والأدبيات الغربية على تمييز الإسلام المعتدل عن الإسلام المتطرف، لكن المعيار يختلف بحسب المصالح السياسية والخلفيات الأيديولوجية، لكن أغلب الدراسات الأميركية تتخذ أربع قضايا بوصفها المعيار: أولاً الموقف من الديمقراطية؛ والثاني من الحريات الدينية والأقليات؛ والثالث من حرية المرأة؛ والرابع من إسرائيل وعملية التسوية السلمية، انظر: ناثان براون، المرجع نفسه، ص 18-19.

9 المرجع نفسه، ص72-73.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة، سواء كانت كتباً أو أبحاثاً أو مقالات علمية محكّمة، تناولت قضايا بحثية متداخلة مع الدراسة الحالية، ويمكن الحديث هنا عن زاويتين تناولتها تلك الدراسات.

الزاوية الأولى؛ تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومسارها التاريخي والمراحل التي مرّت بها، وعلاقتها بالدولة، وقد تمثل هذا في الكتب والدراسات التالية: كتاب إبراهيم غرايبة "جماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1946-1996"[10]. وكتاب بسام العموش "محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن"[11]، وكتاب محمد أبو رمان وحسن أبو هنيه "الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن"[12]، وكتاب "العمل السياسي الإسلامي: دراسات وأبحاث في أزمة الواقع وآفاق المستقبل"[13]، للدكتور عبدالله العكايلة، والفصل الثالث من كتاب كل من عمرو حمزاوي وناثان براون "بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية"[14]، وغيرها من دراسات عربية وغربية عديدة تناولت موضوع إخوان الأردن، سواء من زاوية دورها السياسي أو تاريخها أو علاقتها بالنظام أو تحولات خطابها الأيديولوجي.

أمّا الزاوية الثانية، فتتناول موقف الإسلاميين من الديمقراطية والانتخابات النيابية وتأثير ذلك على خطابهم الأيديولوجي، ونجد في هذا المجال دراسات متعددة، مثل كتاب "الحركات الإسلامية والديمقراطية"[15]، لمجموعة مؤلفين عرب، وفيه فصول متعددة حول موقف الإسلاميين من الديمقراطية، وفصل خاص عن التجربة الأردنية بعنوان "جدلية الاستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن"[16]، وكتاب ناثان

10 مركز الأردن الجديد، عمان، ط1، 1997

11 الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

12 مركز الدراسات الاستراتيجية ومؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، ط1، 2013.

13 ط1، عمان، الأردن، 2002، د.م.

14 الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ومركز كارنجي للشرق الأوسط، بيروت، ط1، 2011، ص79-119.

15 مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والحركة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 1999.

16 المرجع نفسه، بحث لنيفين عبد المنعم سعيد بعنوان "جدلية الاستبعاد والمشاركة: مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، ص243-271.

براون "المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي"[17]، وكتاب عمرو حمزاوي "خيارات العرب ومستقبلهم: الديموقراطية والإسلام السياسي والمقاومة"[18]، يتناول فيه الإشكاليات المتعلقة بموقف الإسلاميين من الديموقراطية، فيما يفرد مساحة خاصة للحالتين الأردنية والمصرية.[19]

تحاول هذه الدراسة أن تضيف معرفياً إلى الأدبيات السابقة في مجالين رئيسين؛

الأول؛ على الصعيد المنهجي؛فهي تعيد صوغ الفرضيات أو الأسئلة المطروحة، إذ تجعل من السياسات شبه السلطوية بمثابة العامل المستقل وأيديولوجيا جماعة الإخوان المسلمين بمثابة العامل التابع، لندرس تطور خطاب الجماعة في سياق تأثير السياسات الرسمية (شبه السلطوية) عليه، وليس بمعزل عن ذلك، كما جرى في أغلب الدراسات والأدبيات التي تتعامل مع تطوّر الخطاب السياسي بوصفه "عاملاً مستقلاً" أو رئيسياً وليس تابعاً، وهو ما سنوضّحه بصورة جليّة في الجزء الأول النظري من الدراسة.

الثاني؛ على صعيد تتبع مرحلة تفاعل كل من النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين لإرهاصات وتداعيات الثورات الديمقراطية العربية، وتأثير هذه الثورات على مواقف الطرفين وخطاب الإخوان الأيديولوجي وعلى قواعد اللعبة السياسية في البلاد.

تقسيم الدراسة

سنتدرج في هذه الدراسة، من البدء، أولاً، بتوضيح الإطارين المنهجي؛ والنظري لمحددات الانتخابات والعملية السياسية في الأنظمة شبه السلطوية وتأثير ذلك، عموماً، على الحركات الإسلامية، ثم نقوم بتطبيق ذلك، تالياً، على تجربة الإخوان المسلمين في الأردن، والمراحل التي مرّت بها، ومحددات علاقتها بالنظام السياسي، ونناقش، بعد ذلك، تأثير هذه المحددات في تطور أيديولوجيا الجماعة، وما فرضته عليها من قضايا وإشكاليات ومناظرات داخلية، لنصل، أخيراً، إلى الهزّات، التي أحدثتها الثورات العربية على "المعادلة الأردنية"، وما أدت إليه من تأثير في الجماعة ورؤيتها لطبيعة دورها ومحاولة تغيير قواعد اللعبة السياسية القائمة.

17 مرجع سابق.

18 دار النهار، بيروت، ط1، 2010.

19 ا لمرجع نفسه ص123-127.

حدود الدراسة

أمّا الفترة التي تنطبق عليها هذه السياسات، فتبدأ منذ العام 1989، الذي شهد عودة الحياة النيابية إلى نهاية العام الحالي 2013،وهي الفترة التي تتضمن تشكّل قواعد السياسات شبه السلطوية (وجود انتخابات ومساحة من الحرية دون الوصول إلى تداول السلطة)، بما شهدته من تطورات في علاقة الدولة بالجماعة وتحولات خطابها الأيديولوجي، وتشمل أيضاً لحظة ثورات الربيع العربي 2011، بما خلقته من شكوك واهتزازات في "قواعد اللعبة السياسية"، وصولاً إلى التداعيات الأولى لنهاية حقبة الرئيس محمد مرسي في مصر، ودفع الحكم في الأردن باللعبة مع الجماعة إلى المسار التقليدي التاريخي، أي قبل لحظة الثورات العربية.

لا تشمل الدراسة التطورات الأخيرة التي حدثت في جماعة الإخوان المسلمين، سواء بتأسيس مبادرة زمزم، أو حتى قيام مجموعة من قيادات الإخوان بتأسيس جمعية جديدة باسم جماعة الإخوان، وتحالف هذه المجموعة مع الحكم من أجل سحب البساط من تحت أقدام الجماعة الرئيسة واعتبارها محظورة، فهذه التطورات جاءت بعد كتابة هذه الدراسة وترتبط بتفاصيل الأزمة الداخلية في جماعة الإخوان بدرجة رئيسة وهي ليست ضمن دائرة هذا البحث.

-1-

الإطار النظري: المشاركة السياسية في انتخابات "شبه سلطوية"

بخلاف ما درجت عليه، تقليدياً، الأبحاث والدراسات العربية والغربية، التي تتناول الحركات الإسلامية، عبر تحليل الخطاب الأيديولوجي، باعتباره متغيراً مستقلاً في دراسة تطور هذه الحركات في قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية، والتركيز عليه في تقييم مدى قبول الإسلاميين لقواعد العبة الديمقراطية وإيمانهم بها؛ فإنّنا سنقلب في هذه الدراسة المقاربة المنهاجية، رأساً على عقب- كما ذكرنا سابقاً- عبر طرح المقاربة الأيديولوجية وتطور الحركات الإسلامية بوصفهما متغيراً تابعاً، بينما تمثّل سياسات الدولة "شبه السلطوية" المتغير المستقل المؤثر في أيديولوجيا هذه الحركات وتطورها التنظيمي.

لذلك تقدم هذه المقاربة التي طوّرها براون (مستفيداً من مساهمات عدد من الباحثين الأميركيين والغربيين، مثل: أندرياسشدلر20؛ وغينز مراد تزكور21) على دراسة تأثير البيئة السياسية المحيطة- النظم السياسية- بوصفها مدخلات مهمة في تفسير سلوك الحركات الإسلامية وخياراتها وتطورها. وفقاً لما يقدمه ناثان براون في كتابه "المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي".[22]

يناقش براون مدى دقة السؤال التقليدي، الذي درج عليه الباحثون والمراقبون لشؤون الحركات الإسلامية، الذي يتمثل بالقول "هل الحركات الإسلامية جادّة في التزامها باللعبة الديمقراطية، وبأنّها لن تنقلب عليها مستقبلاً؟"، وهو تساؤل يفترض بأن هنالك أنظمة ديمقراطية، بينما هي ليست قائمة فعلياً، حتى نحاكم الحركات الإسلامية عملياً استناداً الى معاييرها، أو نحاكم صدقيته ما أعلنته من التزامات سياسية نحو القبول بالنظام الديمقراطي بوصفه نظاماً نهائياً، وليس انتقالياً لنظام الحكم!

---

20 انظر، على سبيل المثال: Andereas Schedler, The Nested Game of Democratization by Election, International Political Science Review,vol: 23, number (1)- 2002

21 انظر، على سبيل المثال: Gunes Murat Tezcur, The Moderation Theory Revisited: The Case of Political Islamic Actors, party politics, vol 16, number 1- 2010, p 83.

22 مرجع سابق.

من هذه الزاوية يعيد براون صوغ السؤال المطروح بصورة دقيقة ليصبح " ما هو تأثير السياسات "شبه السلطوية" التي تتسم بها العديد من النظم العربية، في أيديولوجيا الحركات الإسلامية وممارستها السياسية؟".

فالانتخابات تجري في الأنظمة الديمقراطية لتدوير السلطة وتداولها، والأحزاب تخوضها لتكسبها، بينما في "السياسات شبه السلطوية"، تجري الانتخابات وتتشكّل الأحزاب، ويُسمح بقدر من الحريات العامة والانفتاح السياسي، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير "قواعد اللعبة السياسية" القائمة، فيكون تداول السلطة مقيداً، بما تسمح به النخبة الحاكمة، وتبقي عملية صنع القرار محكومة باعتبارات أكثر تعقيداً وعمقاً من الطبيعة المؤسسية الواضحة التي تحكم ممارسة الديمقراطيات الغربية!

ثمّة أمر آخر مهم في تعريف طبيعة هذه الأنظمة وسياساتها، علاوة على ما ذكره براون، وهو أنّ الحكومات ليست هي صاحبة القرار، وأن ما تمتلكه البرلمانات من مقاليد السلطة محدود. فالسلطة الفعلية، بعكس ما يبدو في الطبيعة المؤسسية، موحّدة بيد حاكم واحد، ملكاً أو رئيساً، والمؤسسات الفاعلة في صناعة القرارات الحاسمة، ليست الحكومات، بل الأجهزة الأمنية أو العسكرية، أو حتى المؤسسات الملكية، أو النخبة التي ليست بالضرورة، في مواقع القرار الرسمي.23

وفقاً لهذه المحدّدات، فنحن أمام لعبة سياسية، تخوض فيها الأحزاب الإسلامية الانتخابات لا لتكسبها، كما هي الحال في الأنظمة الديمقراطية، بل تكون مُدركة مسبقاً أنّها تشارك لتخسر، أو لا لتحقق الأغلبية، بل تُصمّم العملية الانتخابية- في الأصل- لتفادي أي احتمال يمنح الحركات الإسلامية الفرصة لتصبح في موقع الحكم والسلطة والإدارة المؤسسية القانونية الحقيقية!

تكمن المفارقة هنا، كما يذكر براون، في أنّ خسارة هذه الحركات للانتخابات تصبح – بحدّ ذاتها- فضيلة، تقدمها بوصفها ضمانة ومؤشراً على مدى التزامها باللعبة السياسية، وربما يختزل ذلك، بوضوح، الشعار الذي رفعته العديد من الحركات الإسلامية خلال الحقبة الماضية "مشاركة لا مغالبة".24

23 وربما هذا يفسّر حيرة المحللين السياسيين والباحثين عند الحديث عن الطرف المقابل للإسلاميين، الذي يدير العملية السياسية فعلياً، ويتحكم في العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، فتارة يستخدم مصطلح الدولة، وأخرى النظام، وثالثة السيستم!

24 انظر: نائان براون، المرجع السابق، ص20-21.

وإذا ما حدث أنّ تطوراً أو خللاً مفاجئاً أصاب عملية تصميم مخرجات الانتخابات، وخرجت النتائج عن المعادلة التقليدية، واكتسحت هذه الحركات الانتخابات، وأصبحت وفق منطق الشرعية الانتخابية هي صاحبة الحق في الحكم، فإنّ النتيجة ستكون حرباً أهلية أو انتكاساً كاملاً في المسار الديمقراطي، كما حدث عندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات التشريعية في الجزائر (العام 1992)، أو حتى حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام (2006).25

وتبدو المفارقة الأخرى، ضمن هذه المقاربة المنهاجية، في أن الحركات الإسلامية كلما اندمجت في اللعبة السياسية وتأطرت بها والتزمت بقواعدها، أصبحت النخبة الحاكمة تنظر إليها بدرجة من القلق أكبر، خشية أن تقلب الطاولة عليها، وتعيد تشكيل تحالفاتها الداخلية والخارجية بما يسمح لها، بكسر المعادلة التقليدية.26

يشير براون إلى اتجاهين نظريين في تحليل وتفسير طبيعة الانتخابات الدورية التي تجريها الأنظمة شبه السلطويةً؛ الأول، وهو الاتجاه الغائي، الذي ينظر إلى الانتخابات، وهذه الأنظمة بوصفها في مرحلة ما بين المرحلتين، الاستبدادية والديمقراطية، وأنّها جزء من عملية التحوّل الديمقراطي، سينتج عنها -في نهاية المطاف- أنظمة ديمقراطية، بينما يرى الاتجاه الثاني، الوظيفي، أنّ الانفتاح السياسي، الذي تمارسه هذه الأنظمة، والهدف من الانتخابات لن يتعدّى ديناميكية إدامة استقرار هذه الأنظمة وتثبيت أركانها.27

ما يعنينا في موضوعنا الحالي أنّ براون يأخذ على الاتجاهين السابقين بأنّهما يحكمان مسبقاً على نتائج ومآلات هذه الأنظمة والانتخابات. بينما يرى هو أنّ علينا التعامل مع "السياسات شبه السلطوية" في سياقٍ منهجي مختلف، ينظر إلى كل نظام بوصفه مجموعة من الإجراءات الوظيفية

25 المرجع نفسه، ص 39. وقارن ذلك بـ: Staffan I. Lindberg, Democratization by Election: A New Mode of Transition, Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press 2009 p32-69.

26 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص151-154.وربما هذا يقودنا، أيضاً، إلى الزاوية التي لا يتطرق إليها براون في مقاربته المنهاجية؛ وهي الصفقة التاريخية بين الأنظمة الأوتوقراطية العربية والولايات المتحدة الأميركية، وتقوم على تبادل المصالح والتزام السياسات الأميركية بمبدأ الاحتواء والاستقرار في المنطقة، خشية من البديل الراديكالي، سواء كانت حركات شيوعية سابقاً أو إسلامية لاحقاً، وهي المعادلة التي وفرت للنخب الحاكمة العربية غطاءً دولياً في ممانعة تعزيز الممارسة الديمقراطية بذريعة الفزّاعة الإسلامية،

27 انظر: ناثان براون، المرجع نفسه، ص36- 39. , وانظر كذلك: Andreas Schelder, "Elections without Democracy: The Menu of Manipulation, Journal of Democracy, vol 13, no 2 (2002), p36.

الفعّالة، ولكن الارتجالية"، إذ إنّ "هذه الأنظمة ليست مصممة بقدر ما هي مجهّزة للاستخدامات الطارئة".28

على هذا الأساس، فإنّنا لن نتعامل مع "السياسات شبه السلطوية"، بحكم مسبق فيما إذا كانت تحمل في طياتها "قنابل موقوتة"، ستنفجر لتنتج "مسرحاً ديمقراطياً" جديداً (كما يرى المتفائلون من أصحاب المنهج الغائي)، ولا فيما إذا كانت نتائجها لن تؤدي إلاّ إلى "تعزيز الأنظمة القائمة" واستدامتها، إنّما نتعامل معها في سياق تحليلي، عملياتي؛ أي رصد النتائج والتطورات التي تنتج عن هذه السياسات على الحركات الإسلامية، ونرصد التغيير المستمر في الإجراءات، وإعادة تصميم قواعد الانتخابات، بما يحقق مصالح النخبة الحاكمة، وإمساكها بمقاليد السلطة، سواء كان ذلك بالسماح بحصول المعارضة على حصة جيدة من المقاعد، أو حرمانها منها، أو إدماجها في الحكومات، أو محاصرتها وإفشالها.

في كل الحالات، نحن أمام تقديرات وحسابات آنية لدى أصحاب القرار للتعامل مع كل مرحلة تاريخية، بحسب طبيعة اللحظة والضغوط التي يواجهونها والأهداف التي يريدون تحقيقها، فهي سياسات زئبقية متذبذبة ومتغيرة، لكنها تسعى إلى هدف محدد دوماً، وهو ألا تؤدي الانتخابات إلى نتائج غير متوقعة تمكّن المعارضة، أو الإسلاميين، من الإمساك بمقاليد السلطة الفعلية، سواء التشريعية أو حتى التنفيذية.

من الطبيعي أن تطرح علينا هذه "السياسات شبه السلطوية" سؤالاً رئيساً عن الأهداف التي تقف وراء إجراء انتخابات دورية، وإدماج المعارضة في العملية السياسية، مع الحرص على عدم السماح بنتائج تؤدي إلى فقدان السيطرة الفعلية على مقاليد السلطة.

الجواب عن ذلك يكمن في تحقيق جملة من الأهداف أو بعضها، من أبرزها: القصور الذاتي لدى هذه الأنظمة، ما يولّد الرغبة الدائمة في الحصول على الشرعية السياسية، وعدم إبقاء المعارضة في الشارع، بل احتوائها ضمن لعبة سياسية تمتص مواردها وإمكانياتها، وتضعها ضمن الماكينة السياسية القائمة، أو توظيف الانتخابات كـ"بالون اختبار" لقياس حجم المعارضة وقدراتها السياسية وشعبيتها في الشارع، أو تطبيق مبدأ "فرّق تسد" بين القوى السياسية وتشتيت جهدها.29

28 المرجع نفسه، ص37.

29 لمرجع نفسه، ص42-45. وانظر كذلك: Ellen Lust-Okar, Elections under AuthoritarianismParliamentarylessons from Jordan, Democratization, vol13, no3, 2006, p459.

إضافة إلى الأسباب السابقة، التي يذكرها كلّ من براون وأوكار، فإنّنا يمكن أن نضيف في الحالة الأردنية أنّ الانتخابات تمثّل محاولة لامتصاص ضغوط خارجية- دولية (سواء كانت مرتبطة بمساعدات مشروطة أو دعوات للتحول نحو الديمقراطية)، أو داخلية (هبّات شعبية وانتفاضات تطالب بتحقيق إصلاحات سياسية أو تحتج على الأوضاع الاقتصادية).

إذا كانت هذه هي الأهداف التي تسعى الأنظمة إلى تحقيقها من الانتخابات، فلماذا تضطر الحركات الإسلامية إلى المشاركة فيها، بالرغم من أنّها تعلم مسبقاً أن الطرف الآخر لن يمنحها فرصة الفوز بها، بل ربما تتبرّع هي نفسها بتقديم ضمانات سياسية بعدم رغبتها في الحصول على الأكثرية؟

الجواب عن ذلك، كما يقدّمه طارق المصلحي مسعود، يتمثّل في أن الانتخابات تسمح للحركات الإسلامية بتنظيم نفسها، وتوظيف مواردها في مخاطبة الرأي العام والشارع، وتتيح لها الحملات الانتخابية فرصة التواصل مع الجمهور، وتقديم برامجها الانتخابية وتطويرها.30

كما أنّ حسابات الصراع السياسي مع الأنظمة، والخوف من التنكيل بها، يجعل من محاولة استثمار أية فرصة لدخول"اللعبة السياسية" واكتساب المشروعية، وتحصين الحركة قانونياً وإعلامياً بمثابة هدف رئيس للحركات لدخول اللعبة السياسية.

بالضرورة، تمثل هذه "الأهداف الجزئية" دوافع جديّة للإسلاميين للمشاركة في الانتخابات؛ إلاّ أنّ سبباً آخر، أكثر أهمية وعمقاً يتوارى وراء خيار المشاركة في " اللعبة السياسية"، ويتمثّل في عدم جدوى الخيارات الاستراتيجية الأخرى، المتاحة أمام الحركات الإسلامية المختلفة في العالم العربي، فبالنظر إلى المناهج المطروحة في التغيير السياسي، نجد أنفسنا، هنا، أمام أربعة مداخل رئيسة:

المدخل الأول، ويتمثل باللجوء إلى خيار القوة والسلاح، لتغيير موازين القوى الواقعية، سواء كان ذلك بالثورة المسلحة، أو بالانقلاب العسكري، أو حتى المواجهات المسلحة مع الجيش والأمن، وهو خيار اختبرته جماعة الإخوان المسلمين في سورية ومصر، واختبره حزب التحرير

30 انظر: Tark El-Misilhy Masoud, Why Islam Wins: Electoral Ecologies and Economies of Political Islam in Contemporary Egypt, PHD Dissertation, Yale university 2008، نقلاً عن ناثان براون، مشاركة لا مغالبة، مرجع سابق، ص45-49.

الإسلامي، ولم يأتِ سوى بنتائج كارثية عليها، ما دفع بالجماعة إلى الإعلان عن رفض هذا الخيار.31

المدخل الثاني؛ و هو تغيير النظام سلمياً من الخارج؛ أي عبر تجنب الاندماج في " اللعبة السياسية" والانتخابات، ومنح هذه النظم شرعية سياسية، وهو الخيار الذي لجأت إليه جماعة العدل والإحسان في المغرب (أي تغيير قواعد اللعبة من الخارج، وعدم الرضوخ لشروط المخزن).32

المدخل الثالث؛ و يتمثّل في اعتزال العمل السياسي، عموماً، والتركيز على النشاطات الدعوية والاجتماعية والثقافية، مثل جماعة الدعوة والتبليغ، وبعض الجمعيات الدعوية السلفية.33

المدخل الرابع؛ و يتمثل بالمشاركة في العملية السياسية والانتخابات، والحصول على مكتسبات متعددة منها، واستثمار ذلك لتعزيز نشاط الحركة في المجالات المختلفة، وإتاحة منبر من المنابر لنشر أفكار الجماعة وزيادة قدرتها على التجنيد ومخاطبة الرأي العام، وتوفير سُبل حماية للجماعة ومكتسباتها وأفرادها من بطش السلطات بها، وجرّ الدولة للتعامل معها سياسياً، لا بوصفها ملفاً أمنياً، كما هو واقع الحال في تعامل النظم العربية مع هذه الحركات.

عند النظر إلى هذه المداخل، في ضوء التجارب العربية المعاصرة، وما تطرحه من فرص ومخاطر، فإنّ مدخل المشاركة السياسية يخدم قيام الحركات الإسلامية بأدوارها الأخرى المتعددة: الدعوية؛ والدينية؛ والتربوية.[34]

بالرغم من وضوح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل من الأنظمة السياسية والحركات الإسلامية من هذه "اللعبة السياسية" والانتخابية، إلاّ أنّنا لسنا أمام نماذج ثابتة مستقرة، بل على النقيض من ذلك، فهي متذبذبة؛ لأنّها مرتبطة في كل حالة، ومرحلة، بمساومات بين الطرفين، وبموازين القوى، ونقاط القوة والضعف، فكل طرف يسعى إلى إضعاف الآخر، وينظر لما يمكن أن يحققه من مكاسب على حساب الطرف الآخر، لذلك سيقبلون بقواعد اللعبة الانتخابية في كل مرّة

31 انظر حول الخيارات والمناهج الأخرى للحركات والجماعات الإسلامية: محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2010، ص241-245

32لمزيد من التفصيل: المرجع السابق، ص281-290.

33 لمزيد من التفصيل المرجع نفسه، ص245-254.

34 انظر: Gunez Murat Tezcur, The Moderation Theory Revisited: The Case of Islamic Political Actors, Party Politics, vol 16, no 1 ,2010, p38.

بوصفها حلاً مؤقتاً، أو هدنة آنية، مفتوحة على احتمالات أخرى في المستقبل، كما يقول اندرياسشيدلر.35

إن هذه الحيثيات المرتبطة بطبيعة هذه الأنظمة تجعل من نمط العلاقة بين الطرفين (الأنظمة والإسلاميين) أشبه بقصة "القط والفأر"؛ أي أنّ كل طرف يحاول أن يتحايل على الطرف الآخر، ويحقق أكبر مكاسب على حسابه، وكل يتربّص بالآخر، وينتظر الفرصة المناسبة لإضعافه، لكن عبر "اللعبة السياسية"، وليس المواجهة الأمنية أو العسكرية، كما هي حال الأنظمة مع تنظيم القاعدة أو جماعات العنف الإسلامية.

-2-

قواعد "الاشتباك السياسي": تطور سياسات الدولة تجاه الجماعة

يذهب باحثون وسياسيون إلى وصف علاقة الدولة بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن منذ تأسيس الجماعة في العام 1946، وانخراطها في الحياة العامة، ومشاركتها في الانتخابات النيابية في منتصف الخمسينيات، إلى بداية عقد التسعينيات، أنها كانت علاقة تحالف سياسي- تاريخي، وكان لذلك الدور الملموس في تدشين قدرة الجماعة على بناء شبكة عمل اجتماعية مرنة متشعبة، من أعمال اقتصادية وخيرية ودور مفتوح في الجوامع والمدارس، ما مثّل العامل الأكثر أهمية في تفسير صعود الجماعة السياسي، وحجم شعبيتها، في مقابل تراجع القوى اليسارية والقومية التي مثّلت خلال تلك العقود خصماً سياسياً للنظام الملكي في الأردن.36

هذه القناعة، التي يجري تداولها في أوساط سياسية أردنية، ليست دقيقة بالضرورة، فالعلاقة لم تكن بالمعنى المعروف للتحالف بين الطرفين، بقدر ما يمكن وصفها بـ"التعايش الحذر"، بما فرضته تلك الفترة التاريخية من شروط على الطرفين منعت من وجود حالة صدام ومواجهة بينهما، كما هي حال الدول العربية الأخرى.37

لقد وجدت الجماعة في الأردن بلداً آمناً، مقارنةً مع ما أصاب شقيقاتها في دول عربية أخرى، تحت وطأة الصدام مع أنظمة قومية ذات طابع يساري، ولم تكن شعبيتها في الشارع تجعل منها "تحدياً" استراتيجياً لنظام الحكم.

---

35 Andereas Schedler, The Nested Game of Democratization by Election, International Political Science Review , vol: 23, number (1)- 2002, p 109-110

36 انظر: ناثان براون، المرجع السابق، ص146-148.

37 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مرجع سابق، ص 65-72.

وعلى النقيض من هذا، دخل النظام الأردني في مواجهة مع القوى القومية في مرحلة الخمسينيات، المدعومة من الأنظمة القومية المحيطة، ومن ثم مع المنظمات اليسارية الفلسطينية في نهاية الستينيات، بينما لم يكن طرح الجماعة عدائياً تجاه النظام.

مع ذلك لم تكن العلاقة سمناً على عسل بين الطرفين، إذ بقيت الشكوك والهواجس محيطة بها، فالنظام لم يترك الجماعة تغيب عن المراقبة الأمنية، ولم يشعر بالارتياح لأيديولوجيتها السياسية، والجماعة كانت محكومة برؤية إسلامية تسعى إلى تغيير نمط الحكم والمجتمع، بما يتناقض مع السياسات الرسمية.38

لقد بدأ التغيّر الجوهري في العلاقة يظهر منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، عندما ألقى الملك الأردني الراحل الحسين بن طلال، خطاباً غير مسبوق وجّه فيه اتهامات لجماعة الإخوان المسلمين بالخداع والتضليل، تجاه ما حدث في سورية، وكان ذلك مؤشّراً على تحوّل في رؤية النظام للجماعة، تكرّس في مرحلة لاحقة.[39]

لكن نقطة التحوّل الجوهرية تمثّلت في العام 1989، مع عودة الحياة النيابية إلى الأردن، إذ شارك الإخوان في الانتخابات حينها، وحققوا نتيجة كبيرة (22 مقعداً من 80 مقعداً، وكان عدد مرشحيهم فقط 29 مرشحاً ، مع وجود 8 نواب إسلاميين مستقلين)، مما كشف للدولة عن حجم قوة الجماعة في الشارع، وعن التراجع الذي أصاب الخصم التقليدي للدولة؛ أي الأحزاب القومية واليسارية.

وهذه الفترة، تحديداً، أي منذ العام 1989 إلى اللحظة الراهنة، هي التي تنطبق عليها المقاربة المنهاجية، التي نتحدث عنها؛ أي المشاركة السياسية في ظل أنظمة شبه سلطوية، إذ إنّ الإخوان شاركوا في الحياة النيابية مرات عدة، وقاطعوها مرات عدة، وشاركوا في حكومة مضر بدران في العام 1991، بعدة حقائب وزارية، وأصبحوا منذ تلك الفترة القوة الأكثر تأثيراً وحضوراً في المعارضة السياسية في البلاد، وانعكست رؤية النظام تجاه الجماعة من قوة للحفاظ على الوضع القائم إلى قوة تغيير وتحدٍ للنخبة الحاكمة وسياساتها.40

38 المرجع السابق، ص65-72.

39 انظر: إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1946-1996)، مركز الأردن الجديد، عمان، 1997، ص85-86.

40 محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص72-74.

منذ بداية التسعينيات أصبح أحد أهداف العملية الانتخابية تحجيم الإخوان المسلمين ونفوذهم في المؤسسة التشريعية، بالتوازي والتزامن مع استراتيجيات شبيهة في المساجد والجامعات والمؤسسات السياسية والمدنية الأخرى، وتحوّل الإخوان ليصبحوا الخصم رقم (1) داخلياً للمؤسسات النافذة في موقع القرار، وبصورة رئيسة، جهاز المخابرات العامة، الذي يساهم بدور كبير في ترسيم السياسات تجاه جماعة الإخوان المسلمين.41

في العام 1992 انطلقت مفاوضات السلام مع إسرائيل، ودخلت فيها دول الطوق العربي، وتمخضت عن توقيع الرئيس الفلسطيني الراحل اتفاقية أوسلو في العام 1993، تبع ذلك توقيع الأردن اتفاقية وادي عربة في العام 1994، وهي التي عارضتها جماعة الإخوان المسلمين، وعملت على تعبئة الشارع وتحريضه ضدها.[42]

هذا التباين تجاه ملف التسوية السلمية والعلاقة مع إسرائيل، إضافة إلى مضي الحكومات في عملية الخصخصة والتكيف الهيكلي، خلق فجوة كبيرة بين رؤية النظام والجماعة، فأصبحت لاحقاً بمثابة أزمة مفتوحة، طويت معها صفحة العقود السابقة، التي كانت أكثر وداً وتواصلاً بين الطرفين، وإن كان حضور الملك الحسين، قد عمل على تلطيف الأزمات والاختلافات؛ نظراً لما كان يمتلكه من علاقات ودية وشخصية مع مجموعة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

أسس الإخوان حزب جبهة العمل الإسلامي (1992)، مع إقرار قانون الأحزاب، وعودة الأحزاب بصورة مشروعة وقانونية إلى العمل السياسي، ودخل الحزب منذ تلك الفترة معترك العمل السياسي من خلال المشاركة السياسية مع الجماعة في تنظيم الانتخابات وخوضها، وإصدار البيانات، وغيرها من الممارسات السياسية.

لكن في العام نفسه، أيضاً، وُضع قانون انتخاب جديد عُرف بـ"قانون الصوت الواحد"، الذي ترى أوساط سياسية أنّه صمّم خصيصاً لتحجيم الجماعة، وتحديد قدراتها في الانتخابات النيابية، إذ رأى خبراء بالأنظمة الانتخابية أنّ قانون الـ89، متعدد الأصوات (يمنح الناخب عدداً من الأصوات بعدد المقاعد في دائرته الانتخابية) كان يخدم الجماعة، ويضاعف من حجمها الحقيقي في الشارع. وبالفعل كانت نتيجة الانتخابات النيابية في العام 1993، حصول الجماعة على 16 مقعدا، أي تراجعت حصتهم مقارنة مع انتخابات الـ89.

41 المرجع نفسه، ص74-75.

42 انظر: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص205-209.

أمّا في العام 1997، فقد قررت الجماعة مقاطعة الانتخابات النيابية، احتجاجاً على تراجع الحريات العامة والقيود التي تفرض على المسار الديمقراطي، وهي المرحلة التي شهدت وفاة الملك الحسين في العام 1999، وتولي الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم، فتأجلت الانتخابات التالية من العام 2001 إلى العام 2003.43

عاد الإخوان إلى المشاركة في الانتخابات النيابية في العام 2003، وحصلوا على 17 مقعداً من أصل 30 مرشحاً، لكن هذه المشاركة لم تحسّن العلاقة مع النخبة الحاكمة، فشهدت الفترة التالية على ذلك ارتفاع منسوب التوتر بين الطرفين، بخاصة بعدما حققت "حماس" فوزاً كاسحاً في الانتخابات التشريعية في العام 2006، وبرزت أصوات داخل أروقة الحكم تحذّر من انفتاح شهية الإخوان في الأردن على تغيير قواعد اللعبة مثلما حدث مع "حماس"، وهي المخاوف التي تقاطعت مع وقوف الأردن إلى جانب السلطة الفلسطينية ضد حركة "حماس"، بعد أن كان الأردن قد طرد قادة الحركة، ذات الطابع الإخواني، من عمان في العام 1999.44

تجلّت معالم الأزمة في جملة من الإجراءات الحكومية غير المسبوقة، من مصادرة إدارة جمعية المركز الإسلامي في العام 2006، التي كان الإخوان يسيطرون عليها، ومثّلت أكبر المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية للجماعة، إذ ضمت المستشفى الإسلامي ومدارس وكليات ومجموعة من المؤسسات الناجحة اقتصادياً، علاوة على اعتقال أربعة من نواب الجماعة، زاروا بيت عزاء أبو مصعب الزرقاوي (قائد قاعدة العراق، الذي قتل في غارة أميركية في منتصف العام 2006)، في مدينة الزرقاء، وحُكم على اثنين منهم بالسجن مدة عام ونصف العام، قبل أن يصدر "عفو ملكي" عنهما.45

بالرغم من انسحاب الإخوان من الانتخابات البلدية في منتصف اليوم في العام 2007، احتجاجاً على ما اعتبروه تزويراً سافراً، فإنّهم شاركوا في الانتخابات النيابية في العام 2007، بالاستناد إلى ضمانات ووعود من رئيس الوزراء حينها، معروف البخيت، بألا يتم تزويرها أو التلاعب بنتائجها، لكن ما حدث عكس ذلك تماماً، إذ أظهرت اعترافات وتصريحات المسؤولين،

---

43 انظر مجمل هذه التطورات: إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مرجع سابق، ص139-142، وكذلك: بسام العموش، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق، ص130-135، وكذلك: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص71-75.

44 محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص75-77.

45 انظر حول تفاصيل قضية النواب الأربعة في عزاء الزرقاوي: محمد أبو رمان، ديناميكية الأزمة بين الحكم والإخوان في الأردن، الجزيرة نت، 7-7-2006، وكذلك: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص 77.

بصورة غير رسمية، بعد ذلك أنّها كانت أكثر انتخابات شهدت تزويراً وتلاعباً بالنتائج، ما أدى إلى حصول الإخوان فقط على 6 مقاعد من 110 مقاعد في ذلك المجلس.46

بالنتيجة، عززت تلك الانتخابات من الأزمة بين الدولة والجماعة، ودفعت بتيار كان يحسب سابقاً على الاعتدال، إلى إطلاق مبادرة غير تقليدية، هي مبادرة "الملكية الدستورية"، التي تدعو إلى تطوير النظام الملكي نحو صيغة شبيهة بالبريطانية، وردّ السلطات إلى الأمة، عبر تعديلات دستورية، تحجّم صلاحيات الملك، وتعطي مجلس النواب سلطات واسعة، بموجب الدستور.

وانتهى الأمر إلى مقاطعة الجماعة الانتخابات النيابية في أواخر العام 2010، بسبب قانون الانتخاب، ولعدم شعورها بأنّ النوايا الحكومية صادقة في الإصلاح السياسي، وهي الانتخابات التي سبقت بأشهر قليلة إرهاصات الثورات العربية في بداية العام 2011، وما فرضته من ظلال جديدة على المنطقة، وعلى الأردن، سنعود لها لاحقاً.47

بمراجعة مراحل الاشتباك السياسي السابقة بين الدولة والجماعة، يمكن ملاحظة أنّ الدولة منذ العام 1989، كانت تقوم بتصميم الانتخابات النيابية، على صعيد القانون والإجراءات وضمان المخرجات، وفق كل فترة زمنية وشروطها، إذ عمدت إلى قانون انتخاب "الصوت الواحد"، وفي مرحلة لاحقة قامت بالتلاعب بنتائج الانتخابات النيابية في العام 2007، ثم في العام 2010 قامت باجتراح قانون جديد، وهو "الدوائر الوهمية"، وكل ذلك بهدف تحجيم حضور الجماعة ومشاركتها في الانتخابات النيابية.

ويخضع تحديد موقف الدولة وحساباتها، فيما يتعلق بمشاركة الجماعة، لعوامل متعددة، داخلية وخارجية، لكن كل ذلك ضمن حدود المشاركة في الدور التقليدي؛ أي دون السماح للجماعة بالحصول على الأغلبية، في أي حال من الأحوال، بما يخلّ بموازين هذه المعادلة.

من بين العوامل المؤثّرة طبيعة المتغيرات الخارجية (مثل حرب الخليج الأولى؛ والثانية؛ معاهدة السلام مع إسرائيل؛ حرب العراق؛ وفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية في العام

46 انظر: محمد النجار، عبيدات يشخّص أزمة الأردن، موقع الجزيرة نت، 31-7-2011، وكذلك: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص77-82. وكذلك: علي الصفدي، فتح ملف تزوير الانتخابات النيابية، صحيفة الرأي، 25-2-2012.

47 لقاء الباحث مع كل من عاطف الجولاني، القيادي الإخواني في مكتبه في صحيفة السبيل اليومية، بتاريخ 16-1-2011، وكذلك مع الأمين العام الأسبق لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، زكي بني ارشيد، في مكتبه في حزب جبهة العمل الإسلامي، بتاريخ 22-12-2010، وانظر كذلك: محمد أبو رمان، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص126-134.

2006؛ وظهور معسكرَي الاعتدال والممانعة في العام 2007)، إذ كانت تدفع النظام باتجاه التحالف مع الإخوان، أو تزيد من هامش القلق الرسمي من الجماعة وطموحها السياسي.

ظهر، في أروقة القرار الأردني، خلال هذين العقدين، اتجاهان من السياسيين:

الاتجاه الأول يتبنى المنظور الأمني، ويدفع دوماً باتجاه تشريعات وقوانين وإجراءات تحجّم الجماعة ونفوذها في المجال العام، ولا يمانع من إقصاء الجماعة من "اللعبة السياسية"، ويرى في الجماعة تحدياً ومصدراً لتهديد الاستقرار السياسي، ويفسّر موقفه في أن مواقف الجماعة تغيرت، وازدادت شهيتها السياسية للسيطرة على الحكم، بالاضافة إلى التناقض بين الرهانات والتحالفات السياسية الخارجية للدولة والجماعة، تجاه ما يحدث في المنطقة.

أما الاتجاه الثاني؛ فيدفع ، بالعادة، نحو احتواء الجماعة والحوار معها، وترميم قواعد العلاقة معها، وإدماجها في "اللعبة السياسية"، لكن بما لا يخل بالتوازنات التقليدية، أو يؤدي إلى إمساكها بمقاليد السلطة، عبر تحقيق انتصار في الانتخابات النيابية، وتغيير قواعد "اللعبة السياسية" في البلاد.

وخلاصة هذا الأمر أنه على الرغم من أنّ علاقة النظام بالجماعة شهدت منذ العام 1989 مراحل مختلفة من الشدّ والجذب، وتوترات، ووصلت إلى أزمة سياسية مفتوحة، إلاّ أنّها (حتى إرهاصات الربيع العربي) اتسمت برسم قواعد عامة لِ "العبة السياسية"، تتمثل بالسماح بمشاركة الإخوان في الانتخابات النيابية والبلدية، وبوجود سند قانوني وسياسي لهم في اللعبة السياسية، مع حرص دائم على تحجيم قوة الجماعة، في اللعبة السياسية وخارجها.

في المقابل؛ فإنّ الجماعة بالرغم من أنّها ذهبت نحو خيار مقاطعة الانتخابات النيابية والبلدية والاحتجاج في الشارع، إلاّ أنّها اعتبرت ذلك استثناءً، وليس الأصل، وبالرغم من خلافها مع سياسات النظام، إلاّ أنّها لم تطرح خياراً ثورياً ضده، ولم تلجأ إلى العنف والعمل المسلّح، والتزمت بـ"خطوط حمراء"، مثل عدم توجيه انتقادات مباشرة وصريحة للملك، في بياناتها وخطاباتها، عدم التورط في نقد للجيش، أو محاولة اختراقه، الوقوف عند حدود المعارضة الناعمة؛ أي التي تكتفي بمسيرات واحتجاجات، من دون الوصول إلى الدعوة إلى عصيان مدني أو تمرد أو اشتباك مع الأمن والجيش في الشارع.

جوهر الخلاف تمثّل، في الآونة الأخيرة، في أمور رئيسة يمكن إجمالها بحدود دور الجماعة في المعادلة السياسية؛ فبينما كان النظام حريصاً على تحجيم الجماعة وإضعافها، ومنحها نسبة محدودة من التمثيل، سواء عبر قانون الانتخاب أو تصميم نتائج العملية الانتخابية؛ فإنّ الجماعة كانت ترى بأنّ حضورها في الشارع وقوتها تفوق ما يطرحه النظام، من مشاركة محدودة شكلية

غير مؤثرة، فطالبت بشراكة سياسية وبدور أكبر، مع التزامها دوماً بالتأكيد على أنّها لا تسعى للحصول على الأغلبية، وتولّي الحكم، بالرغم من ظهور إشارات من بعض قادتها (في السنوات الماضية) بعدم ممانعتها في تولي السلطة التنفيذية واستعدادها لذلك.

بالإضافة إلى تأثير السياسات شبه السلطوية أو الديمقراطية المقيدة على تطوّر الخطاب الأيديولوجي لجماعة الإخوان المسلمين، فإنّ هنالك عاملاً آخر مؤثّراً في تشكيل صيغة العلاقة بين الجماعة والدولة من جهة، والأزمة داخل الجماعة من جهة أخرى مهم يميّز الحالة الأردنية، مقارنةً بتجارب الإسلام السياسي الأخرى، ويتمثّل في إشكالية العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس الفلسطينية، ويرتبط هذا العامل بدرجة رئيسة بالتركيبة السكانية الأردنية، وتداخلها مع القضية الفلسطينية، سواء عبر الخلفية الاجتماعية للسكان أو عبر صيغة الوحدة والانفصال التي قامت بين الضفتين وخلقت هذه المساحات المتداخلة.

بدأت العلاقة مع حركة حماس منذ تأسيسها في العام 1988، إذ ولد المكتب السياسي للحركة في الخارج من رحم قسم فلسطين في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وتعززت العلاقة بين قيادة حماس وجماعة الإخوان بعد احتلال صدام للكويت 1991، ثم عودة قيادة المكتب السياسي لحماس إلى الأردن، وقيامهم بممارسة النشاطات من عمان، بعد أن عقدوا اتفاقاً شفهياً مع دائرة المخابرات العامة يسمح لهم بالنشاط الإعلامي والسياسي دون العسكري، وبحدود التفاهم مع الدولة وسياساتها.[48]

لقد خلق وجود حماس في المشهد إلى جوار الإخوان مربعات متداخلة ومركّبة، فأصبحت العلاقة مع الإخوان متعلقة بالعلاقة مع الحركة، وحتى في داخل الإخوان بدأ الاشتباك بين التيار المؤيد لحركة حماس وتيار الوسط الذي يركز على أولوية الشأن الأردني في جماعة الإخوان المسلمين، بالمقارنة مع اهتمام الجماعة التقليدي بالشأن الفلسطيني بدرجة كبيرة.[49]

كان طرد قادة حركة حماس من الأردن مع بداية العهد الجديد للملك عبدالله الثاني في أوائل شباط 1999 نقطة تحول مهمة وأساسية في العلاقة بين الدولة والجماعة، وفي ديناميكية الأزمة الداخلية، فالجماعة دخلت في طور الصراع الداخلي بين تيارين رئيسين، الأول يعطي الأولوية للشأن الوطني والاستقلال عن حركة حماس، وأطلق عليه خصومه مصطلح "تيار الأردنة"، فيما يدفع التيار الآخر نحو الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعم حركة حماس، وأطلق

48 انظر محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص164-169.

49 انظر: إبراهيم غوشة، المأذنة الحمراء "سيرة ذاتية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2009، ص156-159.

عليه خصومه في الجماعة اسم تيار حماس، وهو التجاذب الذي استمر لاحقاً، وأصبح بؤرة الخلاف الداخلية خلال الأعوام التالية.[50]

على صعيد موازٍ أصبحت حماس طرفاً ثالثاً في ترسيم العلاقة بين الدولة والجماعة، وبدأ النقاش يدور حول تأثير حماس على الجماعة ونفوذها فيها، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في العام 2006 بعدما اكتسحت حركة حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إذ بدأت أصوات في أروقة القرار الأردني تتخوّف مما أسمته "فتح شهية الإخوان" للسلطة، ومحاولة الجماعة كسر قواعد اللعبة السياسية الداخلية ورفع سقف توقعاتها.[51]

هذه السجالات سواء في داخل جماعة الإخوان المسلمين أو في علاقتها مع الدولة كان لها تأثيرات كبيرة ومفصلية على خطاب الجماعة الأيديولوجي، إذ بطّأت من اهتمامه بالأسئلة الديمقراطية، وخلقت مساحة موازية من السجال حول العلاقة مع حماس والشأن الوطني، مما استنزف الجماعة داخلياً، وأدى في نهاية الأمر إلى بروز الصراعات الأخيرة إلى السطح.

في المقابل، أصبحت نظرة الدولة لأي تطور في مشاركة الإخوان أو أي مكسب جديد لهم في الانتخابات بمثابة مصدر تهديد يرتبط بنمو حماس في النظام السياسي الأردني والإخلال بالمعادلة التقليدية، ما أدى لاحقاً إلى صعود ما يسمى بـ"معارضة المعارضة"، أو التيار اليميني الأردني، الذي ينظر إلى أي تغيير في قانون الانتخاب نحو التخلص من الصوت الواحد بمثابة زيادة في حصص حماس والأردنيين من أصل فلسطيني.[52]

وهذا يبرز إشكالية العلاقة مع حركة حماس جعلت العلاقة بين الجماعة والدولة مركبة وأكثر تعقيداً، وأثقلت من حركة الجماعة في تطوير خطابها الأيديولوجي.

50 المرجع السابق ص 287-296.

51 انظر: محمد أبو رمان، الأزمة بين الأردن وحماس، أبعادها وتداعياتها، موقع الجزيرة نت، 25-4-2006.

52 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنيه، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص177-190.

-3-

تأثير المشاركة "المحدودة" على الجماعة: التبعات الفكرية والتنظيمية

ذلك على صعيد السياسات الرسمية (شبه السلطوية) تجاه الجماعة، لكن ماذا بخصوص الجماعة نفسها؛ ما مدى تأثير انخراط الجماعة في الانتخابات النيابية والبلدية ضمن حدود "اللعبة السياسية" (شبه السلطوية) في أيديولوجية الجماعة؟ و كيف تطورت رؤيتها للمشاركة السياسية، والتزامها باللعبة الديمقراطية؟ وما مدى انعكاس هذه المواقف على التيارات داخل الجماعة؟ وكيف تعاملت الحركة مع إشكالية العلاقة بين الدعوي والسياسي، أو الحزب والجماعة؟ وأخيراً، ما مدى استقرار رؤية الجماعة لحدود دورها السياسي في إطار هذه اللعبة ومدى قبولها بها وتكيّفها معها؟

أولاً: جدلية الأيديولوجية والبراغماتية

منذ عقد السبعينيات بدأت تتشكل مجموعتان فكريتان داخل الأطر القيادية في الجماعة: الأولى أقرب إلى الخط الأيديولوجي، وأطلق عليه إعلامياً مصطلح "الصقور"، أو "المتشددون"، أما الثاني؛ فهو التيار البراغماتي، الذي أطلق عليه إعلامياً مصطلح "الحمائم" أو "المعتدلون".

التيار الأيديولوجي، تأثر بفكر سيد قطب، في موقفه من الأنظمة القائمة، بوصفها جاهلية، وانعكس ذلك في موقفه المتحفظ تجاه القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، بل حتى المشاركة السياسية، في الانتخابات النيابية وفي الحكومات.

وبالرغم من أنّ هذا التيار لا يدعو إلى التغيير المسلح، ولا يمتلك بديلاً استراتيجياً عن الدخول في "اللعبة السياسية"، إلاّ أنّه وقف تقليدياً مع خيار متحفظ على المشاركة، نتيجةً لموقفه من الأنظمة نفسها، وتحفظه على القبول الكامل المبدئي بالديمقراطية.

أما التيار الثاني، البراغماتي؛ فرفع راية "المشاركة السياسية" بصورة واضحة، وحاول جرّ الجماعة إلى إعلان موقف فكري وسياسي بالقبول بالنظام الديمقراطي، على اعتبار أنّ الفروق بينه وبين الإسلام هي فروق "محدودة" يمكن معالجتها، وخاض من أجل ذلك معركة داخل الجماعة مع تيار الصقور والمدرسة المتشددة في العديد من المراحل التاريخية من عمر الجماعة.

وانعكس الخلاف بين التيارين السابقين، بوضوح في الموقف من المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية، وبالرغم من المواقف المتحفظة للتيار الأول، الصقور، إلاّ أنّ قادته شاركوا، باستمرار، في الانتخابات، وأصبحوا نواباً في مجلس النواب.

امتد الخلاف إلى الموقف من المشاركة في الحكومات، وشهدت مشاركة الجماعة في العام 1991، في حكومة مضر بدران، مناظرة كبيرة بين الشيوخ الموافقين والرافضين لذلك، إذ أصدر أحد أبرز قادة تيار الصقور، د. محمد أبو فارس، كتاباً بعنوان "المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية" يدحض فيه الحجج والمسوغات التي استند إليها الإخوان في قرار المشاركة.53

في المقابل، استكتب الإخوان د. عمر الأشقر، وهو فقيه إخواني معروف للردّ على أبي فارس بعنوان "حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية". وتبدو المفارقة أنّ الأشقر الذي رفض "فتوى" أبي فارس، وأباح المشاركة في الوزارة اعتبر أنّ الأصل هو "عدم الجواز" والاستثناء المبني على تقدير المصالح هو "الجواز". مع العلم أنّ الفتوى بنيت على وصف مؤسسات الحكم العربية القائمة بـ"الجاهلية" (ومن المعروف أنّ هذا المصطلح من المفاهيم الحاكمة في الرؤية السياسية لسيد قطب).54

وقام، لاحقاً، د. علي الصوّا، وهو فقيه أخواني آخر، بالرد على كلٍّ من أبي فارس والأشقر رافضاً أن يكون الأصل هو "عدم جواز المشاركة السياسية"55.

خلال الأعوام الماضية، وبالرغم من أنّ الجماعة شاركت في الانتخابات النيابية، وقاطعتها مرات عدة، إلاّ أنّ جوهر الخلاف الداخلي لم يعد فقهياً، بالمعنى الأصولي للكلمة، أي فيمن يتحفظ على الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات في المجالس النيابية، ويضع شروطاً لذلك، ومن يوافق على ذلك، كما كانت عليه السجالات والمناظرات داخل الجماعة، في بداية التسعينيات، بل أصبح الموقف المعلن يتمثّل في المشاركة، لكن النقاش والحوار، وتحديد قرار المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات يستند إلى رؤية واقعية مرتبطة، بما يترتب من نتائج واقعية على هذا القرار في مسار الإصلاح السياسي.56

عندما قاد تيار الوسط، الذي كان يمثّل جيل الشباب القيادي في الجماعة، الحركة إلى مقاطعة الانتخابات النيابية في العام 1997، فإنه استند إلى حجج سياسية وواقعية مرتبطة

53 محمد أبو فارس، المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، 1991، عمان، ص7-29.

54 عمر سليمان الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، دار النفائس، عمان، 1992، ص5-20.

55 انظر تفصيل ذلك في: إبراهيم غرايبه، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1946-1996)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1997، ص 109-112.

56 محمد أبو رمان وحسن أبو هنيه، الحل الإسلامي في الأردن، المرجع السابق، ص87-89.

بالمشروع الديمقراطي والحريات العامة والمسار الديمقراطي، وهي الذرائع ذاتها التي اتخذتها الجماعة في مقاطعة الانتخابات العام 2010، و2012. 57

كما لم يعد الخلاف، لاحقاً، عند إطلاق مصطلح المعتدلين والمتشددين، إعلامياً، على التيارات داخل الجماعة، هو على الموقف من مبدأ المشاركة السياسية، والديمقراطية والموقف من النظم الحاكمة الحالية، بوصفها مسلمة أو جاهلية، فهذا لم يعد مطروحاً، في قلب السجال والمناظرات الإخوانية الداخلية، وإنّما أصبح المتشددون هم الذين يرفعون سقف خطابهم السياسي، ونقد السياسات الرسمية، ويدفعون إلى تغيير قواعد اللعبة، أو توسيع الدور السياسي للجماعة، أما المعتدلون؛ فهم الذين يسعون أكثر إلى حلول توافقية مع الدولة، وتجنب المواجهة السياسية، والخروج من "عنق الأزمة" السياسية بين الطرفين.

ثانياً: الموقف من الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة

ينعكس التطور الفكري من مبدأ المشاركة السياسية على الموقف من الديمقراطية، إذ كان النقاش بداية بين المجموعة الأيديولوجية والبراغماتية حول حدود القبول بالديمقراطية، فبرزت رؤى لدى المجموعة الأولى بتبني الديمقراطية كآليات وانتخابات ومؤسسات، وليس على صعيد القيم والفلسفة التي تستند إليها، وظهرت مقارنات ومقاربات بين الديمقراطية والشورى، من التيار البراغماتي في محاولة لتبرير القبول بالديمقراطية، بوصفها نظاماً للحكم لا يتصادم مع الإسلام.58

هذه المناظرة لم تعد قائمة اليوم في جماعة الإخوان المسلمين، وحُسمت تماماً، بعد أن أصدرت الجماعة رؤيتها للإصلاح السياسي في العام 2005، وتتضمن إقراراً وقبولاً بالنظام الديمقراطي، وبالتعددية السياسية والفكرية والحزبية، والقبول بتداول السلطة، وبعدم وجود قيود لهذه التعددية، وبحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان.59

وبالرغم من هذه "القفزة الفكرية" في المبادرة، إلاّ أنّ التساؤلات عن موقف الحركة من الديمقراطية بقيت مطروحة في أطر أكثر تحديداً، أولاً فيما يتعلق ببعض المناطق الرمادية، بخصوص المرأة والحريات الفردية وحقوق الأقليات، وثانياً بمدى صلاحية هذا الإعلان وتخلي الجماعة فعلياً عن مشروع إقامة دولة إسلامية، واستبدالها بالقبول النهائي والكامل بالنظام

57 المرجع السابق، ص125-134.

58 المرجع نفسه، ص83-85. وكذلك لقاء خاص للباحث مع الدكتور فتحي الملكاوي، المدير الإقليمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في مكتبه الواقع في عمان بجبل اللويبدة، بتاريخ 12-7-2007.

59 صدرت في كتيب نشره حزب جبهة العمل الإسلامي بعنوان "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح"، عمان، 2005.

الديمقراطي، من دون السعي إلى استبداله وتغييره نحو نظام إسلامي أو تقييده لاحقاً بالقيود الدينية، كما هي الحال في إيران الإسلامية اليوم؛ أي تداول سلطة وتعددية، لكن في إطار "ديمقراطية دينية".[60]

وشهدت مفردات الخطاب السياسي للإخوان تطوراً آخر في السنين اللاحقة عبر التركيز على الشأن المحلي وأولويته، وعلى المطالب الإصلاحية، على حساب الاهتمامات الأيديولوجية التقليدية، فأصبحت المطالب الإخوانية تتركز على الإصلاح الدستوري والسياسي وقانون الانتخاب، والتمسك بالحريات العامة وبسلطة الأمة.61

ثالثاً: جدلية العلاقة بين الجماعة والحزب، (الدعوي والسياسي)

في العام 1992 أسس حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي شكّل استجابة جماعة الإخوان مع البيئة السياسية الجديدة، وخاصة بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية، وقد سيطرت على النقاش الإخواني، حينها، أسئلة رئيسة، أبرزها "المرجعية القانونية" لعمل الجماعة بعد إقرار قانون الأحزاب، فهي مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية ضمن الجمعيات الخيرية، فإذا أرادت الجماعة التحوّل إلى حزب سياسي، فلا يحق لها العمل داخل المساجد والنقابات والاتحادات والعمل الخيري والدعوي، وإذا أرادت البقاء جمعية، فلا يحق لها ممارسة العمل السياسي الحزبي.

وُضِعت أربعة سيناريوهات إخوانية في التعامل مع قانون الأحزاب: الأول يقوم على استمرار صيغة العمل السابقة؛ أي ممارسة الجماعة لمختلف النشاطات السياسية وغيرها، والقفز عن فكرة تأسيس حزب سياسي؛ والثاني تحوّل الجماعة إلى حزب مرخّص؛ والثالث الامتناع عن ممارسة العمل السياسي الحزبي؛ وأخيراً المزاوجة بين تأسيس الحزب وبقاء الجماعة، "وفق صيغة تحكم العلاقة بين الكيانين"، وهو ما تم الاتفاق عليه وجرى تنفيذه.62

كانت الفكرة الرئيسة لحزب جبهة العمل أن يجمع الإخوان وشخصيات وطنية أخرى تتبنى المرجعية الإسلامية، وتتفق مع الإخوان على أهدافهم السياسية العامة. وبالفعل، فقد شاركت

60 انظر كل من مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لم يكتمل بعد، على موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 أيار 2012، يمكن الوصول إلى المقال على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48228

61 هذا ما سنلاحظه، بصورة أكثر وضوحاً، عندما نصل إلى تأثير الربيع العربي في خطاب الجماعة ورؤيتها لسقف الإصلاح المطلوب.

62 لقاء خاص للباحث مع الدكتور إسحاق الفرحان مؤسس حزب جبهة العمل الإسلامي، في مكتبه في جمعية الدراسات الإسلامية في عمان، بتاريخ 20 تشرين الثاني 2007.

العديد من الشخصيات المستقلة في تأسيس الجبهة، لكن سرعان ما انسحب أغلبها مع أوّل انتخابات تنظيمية داخلية، بسبب استئثار الإخوان بالمواقع القيادية.63

لم يستطيع حزب الجبهة خلال السنوات السابقة الاستقلال عن الإخوان، فقد تحوّل إلى ما يشبه "القسم السياسي" التابع للجماعة، على الرغم من وجود بعض الشخصيات المستقلة فيه، إلاّ أنّ قيادة الجماعة بقيت مرجعيته، ثمّ تطور عُرفٍ كرّس هيمنة الجماعة على الحزب بأن يتم اختيار الأمين العام لحزب الجبهة من قبل مجلس شورى جماعة الإخوان، من خلال التوصية باسم أو اسمين لمجلس شورى جبهة العمل الإسلامي، الذي يضم، بالضرورة في أغلبيته، أعضاء في الجماعة يلتزمون بتوصيتها.64

وبقي الحزب ضعيفاً بالنظر إلى الجماعة، ويظهر ذلك، بوضوح، من خلال البنية التنظيمية الضعيفة للحزب، إذ إنّ أفراده (أغلبهم من الإخوان) لا يتلقون تنشئة سياسية خاصة، ولا يدرسون أدبيات خارج الأطر الإخوانية، مما حرم الحزب من تطوير ثقافة حزبية سياسية مستقلة.

ما تزال إشكالية العلاقة بين الحزب والجماعة، والتداخل بين الدور الدعوي والمجتمعي والسياسي مطروحة في النقاش الداخلي، وفي مقارنة الحالة الأردنية مع الحالة المغربية، التي حسمت الأمر مبكّراً، ووضعت خطوطاً فاصلة واضحة بين العمل الدعوي والتربوي والمجتمعي، الذي تقوم به حركة التوحيد والإصلاح، و بين العمل السياسي المدني الاحترافي، الذي يقوم به حزب العدالة والتنمية، هناك.

رابعاً: حدود الدور السياسي للجماعة

إحدى القضايا الرئيسة التي تثير نقاشاً حول أجندة الإخوان هو سؤال "الطموح السياسي" للجماعة، وقد تفجّر هذا السؤال، بصورة واضحة، بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006، وبروز اتجاه سياسي أردني متخوف من تداعيات ذلك على فتح "شهية الإخوان للسلطة"، وترافقت هذه الجدلية مع تصريح لعزام الهنيدي، رئيس كتلة الإخوان في المجلس النيابي السابق، التي قال فيها "إنّ الإخوان مستعدون لاستلام السلطة في الأردن"، وهو التصريح الذي استثمره خصوم الجماعة في مؤسسة الحكم بصورة فاعلة.65

63 انظر المرجع السابق، وكذلك: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص87.

64 انظر تقريراً يتحدث عن الخلافات حول هذا العُرف في صحيفة الغد بعنوان "المعتدلون يسيطرون على انتخابات شورى العمل الإسلامي"، 14-3-2010.

65 انظر تصريحاته في الحياة اللندنية 29-1-2006.

بالعودة إلى المراحل التاريخية، نحو بداية التسعينيات؛ كتب د. عبد الله العكايلة، أحد قيادات الإخوان السابقة، ورقة مهمة حول رؤية الجماعة السياسية، قدّم فيها تصوراً لحدود الدور الممكن أن تقوم به في الأردن؛ استناداً إلى محددات رئيسة تقوم على إدراك الحركة لوضع الدولة وضعف إمكانياتها، واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، لذلك تجنبت الجماعة إحراج النظام فيما لا طاقة له به.66

ما هو مهم في هذه الورقة، أيضاً، أنّ العكايلة يعترف بالتزام الجماعة بقواعد محددة للاشتباك السياسي، من دون أن تعلن عن ذلك صراحةً، لكن ذلك أصبح معروفاً من خلال الممارسة الواقعية، إذ يقول " إدراك الحركة أنّ الأردن ليس له مقومات الدولة الإسلامية، وهذا طمأن النظام أن استراتيجية الحركة لا تسعى إلى استبداله بنظام دولة إسلامية، تعتبر الحركة عنصر أمان للنظام ضد أي محاولات انقلابية عليه، تعتبر الحركة أنّ النظام القائم خير للأردن من كل الأنظمة اليسارية والأحزاب التي حكمت المنطقة، ترفض الحركة العنف وترفض الإرهاب.. وتؤمن بالتغيير الهادئ المتدرج، المرونة في الأزمات، مطالب الحركة مطالب إصلاحية.. وهذه المطالب لا ترقى إلى تهديد النظام ولا تشكل بديلاً له".67

بالرغم من الخلافات والأزمات المتتالية بين الجماعة والدولة، فإنّه لا يوجد تحول جذري في القناعات السابقة لدى جماعة الإخوان، أو تبنيهم ما يسمى بـ"استراتيجية الاستعصاء على الدولة"، بحسب القناعة الجديدة لدى مراكز القرار النافذة في الحكم، إلاّ أنّه يمكن القول إن الجماعة تريد "التفاوض" اليوم على حدود دورها السياسي، وتسعى إلى توسيعه وتكبير حجمه، عبر إعادة تصميم "قواعد اللعبة"، من خلال تعديلات دستورية وقوانين انتخاب جديدة، وهو ما بدا واضحاً في مطالب الجماعة في حقبة الثورات الديمقراطية العربية، كما سيأتي لاحقاً..

66 الورقة بعنوان "تجربة الحركة الإسلامية في الأردن"، ألقاها في مؤتمر "الإسلام المشارك"، في جامعة ويست منستر، لندن، في 23- شباط/فبراير 1993، ثم ضمها العكايلة لاحقاً إلى كتابه "العمل السياسي الإسلامي، دراسات وأبحاث في أزمة الواقع وآفاق المستقبل"، عمان، 2002، ص62-64.

67 المرجع نفسه، ص62.

-4-

آفاق المستقبل: ظلال الثورات العربية

هذه الخلاصات، التي أنهينا بها المبحث السابق، مرتبطة بالفترة الواقعة بين (1989-2010)؛ أي قبل لحظة الثورات الشعبية العربية، في العام 2011. وربما من المفارقة أنّ كتاب براون، الذي طوّر المقاربة النظرية لدراسة تأثير الأنظمة "شبه السلطوية" على الحركات الإسلامية، نُشر في العام 2011، بالإنكليزية، قبل أن يُترجم إلى العربية (في العام 2012)؛ أي بعد أن بدأت هذه الأنظمة وما رسمته من سياسات، بنيت عليها مقاربة براون، بالتهاوي، لذلك علّق الرجل ساخراً على هذه المفارقة بالقول "ربما يصلح كتابي لدراسة التاريخ"؛ إذ انكسرت قواعد اللعبة "شبه السلطوية"، من خلال الثورات، ووصلت حركات إسلامية إلى "تحقيق أغلبيات" برلمانية، والمساهمة في تشكيل حكومات، في مصر، وتونس، والمغرب، بل وانتخاب رئيس الجمهورية المصرية حينها، محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين. 68

وبالرغم من أنّ الأردن لم يشهد ثورة شبيهة بما حدث في تلك الدول، فإنّ تداعيات الثورات العربية وصلت إلى الأردن، وألقت بظلال ثقيلة على العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين، إذ حاولت الجماعة الاستفادة مما يجري في الدفع نحو سقف جديد من المطالب الإصلاحية، غير التقليدية، بينما عمل النظام على القيام بخطوات محدودة وإصلاحات جزئية، لاحتواء الضغوط الخارجية والداخلية، مع الحفاظ على قواعد "اللعبة السياسية"، وعدم السماح بفقدان السيطرة على مفاتيح القرار السياسي في الدولة.

إن إرهاصات التوتر والاهتزاز في العلاقة بين النظام والجماعة بدأت قبل ثورات الربيع العربي، أي منذ العام 2007، عندما عمل النظام على إعادة ترسيم حدود دور الإخوان في مساحة صغيرة جداً (6 مقاعد في مجلس النواب)، من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات النيابية، ولوّح بالعصا للجماعة، عبر مصادرة جمعية المركز الإسلامي، واعتقال أربعة نواب إسلاميين، والوقوف إلى جانب السلطة الفلسطينية، بقيادة محمود عباس، في مواجهة حركة "حماس"، فكل ذلك كان يدفع بالجماعة إلى مفترق طرق؛ إما القبول بالتفاوض تحت هذه الشروط الجديدة

68 محاضرة ناثان براون عن كتابه "المشاركة لا المغالبة" في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بعمان، في 14 كانون الأول- ديسمبر ، 2011.

للعلاقة، أو المقاطعة والانزواء عن "اللعبة السياسية"، والتفرغ لمهمات الدعوة والتربية، والاكتفاء بمعارضة سياسية من خارج "قواعد اللعبة".

إلاّ أنّ خياراً آخر بدأ يتدحرج في أروقة الجماعة، ويتمثل بضرورة تغيير استراتيجية الجماعة في الاشتباك مع الدولة، والخروج من مربعات المعارضة التقليدية إلى مساحات جديدة غير مألوفة في أساليب الجماعة في الاشتباك والمواجهة السياسية مع النظام.69

هذه القناعة وصلت إليها، أولاً، مجموعة من القيادات الإخوانية التي عملت على إطلاق مبادرة "الملكية الدستورية"، وهي مبادرة غير تقليدية، تتجاوز ما كان حينها يعرف ب "خطوط حمراء" في المشهد السياسي الأردني؛ أي الحديث عن تعديلات دستورية وتحديد صلاحيات الملك، مقابل تعزيز صلاحيات البرلمان، على قاعدة ردّ الاعتبار لمبدأ "الأمة مصدر السلطات".

وبالرغم من تأكيد أصحاب المبادرة من القيادات الإخوانية على أنّهم حصلوا على "ضوء أخضر" من قيادة الجماعة للمضي في هذا المسار مع شركاء سياسيين آخرين، إلاّ أنّ الجماعة تنصّلت من إعلان تبنيها للمبادرة، بعد الإعلان عنها، بل على النقيض من ذلك أكّدت أنّها لا تمثّلها، وكان ذلك فيما يبدو خشية من أن تدفع الجماعة كلفة كبيرة لمثل هذا الخطاب، الذي يتجاوز المربع التقليدي لسقف معارضة الجماعة.70

تمثّلت المفارقة في أنّ الجماعة عادت وتبنّت مضمون تلك المبادرة (من دون عنوانها)، بعد مقاطعتها للانتخابات النيابية في العام 2010، وصعود حركة الاحتجاجات الشعبية العربية، ونجاح الثورات في تونس ومصر، وبروز احتجاجات شعبية أردنية جديدة، تدعو إلى إصلاحات جوهرية على نظام الحكم.

تفاعلت الجماعة مع تلك الاحتجاجات الشعبية الداخلية، ومع لحظة الربيع العربي، عبر تقديم مطالب إصلاحية غير تقليدية، تهدف، عملياً، إلى إعادة تشكيل قواعد "اللعبة السياسية"، بتحجيم سلطات الملك الدستورية، وتقييدها في حل مجلس النواب، وفي إصدار الحكومات لقوانين مؤقتة، ومنح مجلس النواب قوة دستورية أكبر، وزيادة من مستوى تحصينه من الحل، والمطالبة بانتخاب مجلس الأعيان، ووضع نص في الدستور يفرض على الملك اختيار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية، وسحب سلطة اختيار قضاة المحكمة الدستورية- الجديدة من الملك، ..الخ. 71

---

69 انظر حول هذه النقاشات: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، المرجع السابق، ص140-144.

70 المرجع السابق، ص 130-133.

71 انظر حول ذلك: "الإخوان المسلمين: التعديلات الدستورية لا تعبر تماماً عن مطلب الشعب، موقع كل الأردن، الرابط التالي: http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=15605

نظر النظام إلى هذه المطالب بأنّها تستبطن نوايا "انقلابية ناعمة" لدى الجماعة، وبأنّها تهدف، في جوهرها، إلى سيطرتهم على مقاليد السلطة والحكم في الأردن؛ ففي ظل "الثنائية السياسية" بين الدولة والجماعة، مع عدم وجود قوى سياسية فاعلة أخرى، فإنّ المستفيد الأول والأكبر من أي تنازلات يقدّمها النظام ستكون جماعة الإخوان المسلمين، ما يعني تسليم البلاد لهم.72

تعامل النظام مع الاحتجاجات الشعبية، ومطالب الاخوان، عبر عروض سياسية أكثر مما كان يقدّم سابقاً، لكنّها لا تصل إلى السقف الذي يمثّل تغييراً نوعياً في قواعد المعادلة السياسية، فشُكّلت لجنة الحوار الوطني، التي طرحت للمرة الأولى اقتراحات التعديلات الدستورية، ومسودات قانون انتخاب وأحزاب، وأوصت بالمحكمة الدستورية، وبهيئة مستقلة للانتخاب، وحصّنت، بدرجة كبيرة، مجلس النواب من الحلّ، وهي التعديلات التي أقرتها لاحقاً لجنة ملكية تشكلت للنظر في هذا الموضوع، تحديداً، فأوصت بتعديلات دستورية ضمن هذا السياق، أقرّها لاحقاً مجلس الأمة، ووقّعها الملك.

لم يشارك الإخوان في تلك اللجان، ولم يقبلوا بمخرجاتها، ولا بالتعديلات الدستورية، واعتبروها أقلّ مما هو مطلوب، وأصروا على مطالبهم، وطالبوا بتعديل بعض المواد المتعلقة بوضع نصوص واضحة تفرض على الملك تكليف رئيس حزب الأغلبية في البرلمان، ثم لم يتفقوا مع الحكومة على النظام الانتخابي المطلوب، وقاطعوا الانتخابات النيابية في العام 2013، التي أعلن النظام أنّها تمثل "خارطة الطريق" لما يراه من مسار إصلاحي متدرج.73

واتسعت الفجوة بين النظام والإخوان مع لحظة الثورات العربية والحراك الداخلي؛ وتضاربت والرهانات، فبينما كانت الجماعة تراهن بقوة على قوة التغيير في المنطقة بفعل الثورات، وبنجاح الثورتين المصرية والتونسية، وبإمكانية نجاح الثورة السورية، فإنّها كانت تطمح إلى أن تحدث تغييرات جوهرية حقيقية في المعادلة الأردنية، من خلال الضغوط الخارجية والداخلية على النظام، بما يتجاوز ما يعرض عليها من إصلاحات جزئية.

أما النظام الأردني، الذي تفاجأ بالثورات العربية والاحتجاجات الداخلية، فكان يراهن على فشل التجارب الإسلامية الديمقراطية الجديدة، وعلى محدودية الحراك الشعبي الداخلي، وكان

72 انظر تقرير صحيفة تاج الأردن الإلكترونية بعنوان "حملة إعلامية أردنية غير مسبوقة على جماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، 29-5-2012، على الرابط التالي:
http://tajjo.com/index.php/archives/12852

73 انظر: رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 38، 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص32-34.

يصرّ بألا يسمح للإخوان بفرض إصلاحات جوهرية، تحدّد قدرة النظام على الاستمرار في التحكم بقواعد اللعبة السياسية وتصميم مخرجاتها.

ونتيجة لذلك فقد جرت خلال الأعوام الثلاثة (2011-2013)، مفاوضات مباشرة وغير مباشرة بين الدولة والجماعة في محاولة للتفاهم والتوافق على قواعد "اللعبة السياسية" الجديدة، وسقوف الإصلاح السياسي، والضمانات المطروحة بالالتزام بها، تخلل ذلك محاولات متبادلة من الشد والجذب، إلاّ أنّ الطرفين فشلا في الوصول إلى ترسيم جديد لـ"قواعد اللعبة" وحدود دور الجماعة السياسي.

وبالرغم من أنّ الجماعة تجنبت رفع شعار "إسقاط النظام"، أو الدعوة إلى الثورة الشعبية، وعبّرت أكثر من مرّة عن التزامها بالنظام الملكي74؛ إلاّ أنّها لجأت إلى تغيير استراتيجيات الاحتجاج، فانتقلت إلى الشارع، وإلى المشاركة في الحركات الاحتجاجية المختلفة، وتعزيز المطالب الإصلاحية العالية، ورفع سقف الهتافات والتحدّي في الشارع، بما يتجاوز "الخطوط الحمراء" التقليدية.

في النصف الثاني من العام 2013، انقلبت الرهانات، فأُسقط حكم الرئيس محمد مرسي في مصر، وتم إلغاء الدستور ومجلس الشورى، وزج بقادة جماعة الإخوان في السجون، وتم حظرها، وفي تونس قدّم حزب النهضة تنازلات مسبقة، في مجال الحكومة ولجنة إعداد الدستور، تجنباً لسيناريو مشابه، فيما كانت تعاني الحكومة الائتلافية في المغرب، التي يقودها حزب العدالة والتنمية من تحديات وصعوبات شديدة في التعامل مع شركائها في السلطة، بينما الأوضاع في ليبيا تسير نحو الأسوأ، أما في سورية، فمشهد الدمار والكوارث والقتل والفوضى، كل ذلك ألقى بظلال قاتمة من القلق على المواطنين العرب، وغلّب مشاعر الخوف على طموح التغيير، الذي بثّته الثورات العربية في روع الشارع العربي، لكنه بدأ يفقد بريقه مع التطورات المتتالية في تلك الدول.

بالتزامن والتوازي مع ذلك؛ تراجع الحراك الشعبي الداخلي، المحدود أصلاً، بصورة ملحوظة وكبيرة، وتفكك تحالف الجماعة مع الأحزاب القومية واليسارية المختلفة، بسبب الاختلاف حول الموقف من الثورات العربية في مصر وسورية، فعادت الاختلافات الأيديولوجية إلى السطح مرّة أخرى، وفرضت نفسها على القوى السياسية الأردنية.75

---

74 انظر موقع الإخوان الالكتروني: http://www.ikhwan-jor.com/Portals/Content/?info=YVdROU16TTNNaVp6YjNWeVkyVTlVM1ZpVUdGblpTWjBlWEJsUFRFbSt1.ikhwan

75 انظر: غادة الشيخ، تراجع الحراك الشعبي: أسباب إقليمية وذاتية، صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2-9-2013.

إذاً، خرج النظام الأردني من الأعوام الثلاثة الماضية، وهو يشعر بالانتصار والظفر، وبنجاح رهاناته السياسية، مع استمرار التباين في وجهات النظر في أروقة الحكم، بين تياري الانفتاح والإقصاء، وما يطرحه كل منهما من أجندة تجاه الجماعة، مع محاولته إعادة ترميم قواعد "اللعبة السياسية"، والتأكيد على الخطوط الحمراء في التعامل مع القوى المختلفة والشارع.

أما الجماعة؛ فتعمّقت الأزمة الداخلية بين تياراتها وأجنحتها من جهة، مع الإعلان عن مبادرة "زمزم" (التي تبنتها قيادات إخوانية، ولم تحظ بموافقة قيادة الجماعة)، وتعرّضت الجماعة، كذلك، لضربة رمزية ومعنوية كبيرة بما حدث مع الجماعة الأم في القاهرة.

الخاتمة

فرضت السياسات "شبه السلطوية"، التي اعتمدها النظام الأردني، خلال الحقبة الماضية، منذ العام 1989، قواعد مقيّدة لمخرجات الانتخابات النيابية، ولقدرة المعارضة على التغيير، ولم تسمح العملية السياسية بأي نوع من أنواع تداول السلطة، عبر بوابة البرلمان والحكومات النيابية، وصُمّمت القوانين الانتخابية والإجراءات العملية لضمان عدم تحقيق الإخوان المسلمين، بوصفهم الجماعة الرئيسة في المعارضة، أغلبية برلمانية.

بالرغم من محدودية الفرص والمكافآت السياسية المتاحة عبر "اللعبة السياسية"؛ فإنّ الجماعة طوّرت خطابها السياسي، بصورة ملحوظة، خلال السنوات الماضية، نحو القبول بصورة كاملة بالديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة، وبمنح أهمية لمشروع الإصلاح السياسي والدستوري، الذي بدأ يطغى على مطالبها وأولوياتها، وهو ما يؤكّد الفرضية التي طرحتها هذه الدراسة ومفادها بأنّه كلما ولجت الحركة الإسلامية واندمجت في العملية السياسية، عزّز ذلك من التزامها بمخرجاتها ومقتضياتها ونقلها من طرف المشهد السياسي إلى مركزه.

حتى مقاطعة الجماعة للانتخابات النيابية؛ لم تأتِ من زوايا دينية أو عقائدية، أو تفضيلاً لخيارات أخرى، إنّما في سياق تكثيف وزيادة الضغوط على نظام الحكم لتقديم إصلاحات سياسية أكبر حجماً وتوسيع مساحة صناعة القرار السياسي في البلاد؛ أي أنّها خيار في سياق تحسين شروط "اللعبة السياسية"، لا خارجها.

بالرغم من التقدم الحاصل على خطاب الإخوان في الأردن بخصوص الديمقراطية والالتزام بالعمل السياسي السلمي بوصفه خياراً استراتيجياً؛ إلاّ أنّ الحركة ما تزال تواجه حتى اليوم إشكالية العلاقة بين الجماعة والحزب، ومدى التمازج والتمايز بين الحقلين الدعوي والسياسي، إذ يخضع الحزب للجماعة، على خلاف الحالة الإسلامية المغاربية التي أطلقت العنان لحزب العدالة

والتنمية، وحرّرته من ضغوط العمل الدعوي والوعظي، ودفعته باتجاه العمل المدني السياسي الحزبي، بينما تفرّغت حركة التوحيد والإصلاح إلى المهمات الأخرى76.

اليوم يقف إخوان الأردن على مفترق طرق بين القبول بالعودة إلى قواعد "اللعبة السياسية"، ضمن خيارات المشاركة المقيّدة المحدودة، وفي إطار خارطة الطريق الرسمية، بانتظار ما ستؤول إليه التطورات الجارية، وإما الإصرار على خيار المقاطعة وممارسة الضغوط لتحسين شروط المشاركة، والرهان على أزمة النظام السياسية والاقتصادية.

من الصعوبة، في هذه اللحظة الدقيقة، غير الواضحة، التنبؤ بمستقبل الجماعة، (أولاً) على صعيد التطورات في المشهدين المصري والسوري، فيما سيفرضه ذلك من خيارات استراتيجية على الجماعة، سواء بالصدام أو الصفقة، ومآلات ذلك، أو (ثانياً) فيما يتعلق بنتائج الربيع العربي ومخرجاته، فيما إذا كانت الأنظمة التقليدية نجحت في وقف حركته وعدواه، أم أنّنا أمام صيرورة تاريخية متحركة، وما يبدو اليوم استقراراً وهدوءاً لن يطول، وفيما إذا كان السيناريو القادم هو العودة إلى حقبة "ما قبل الثورات العربية"، في دول الثورات، أو حماية "قواعد اللعبة" القائمة في الأنظمة الملكية، أم أنّنا أمام تطورات ومسارات مختلفة، فكل ذلك سينعكس على خيارات الحركات الإسلامية عموماً وعلى مستقبلها.

إن مستقبل العلاقة بين النظام والجماعة ما يزال مرهوناً، في جوهره، إلى ما يؤدي إلى التفاوض بينهما في التوافق على إعادة ترسيم قواعد اللعبة السياسية، أو ما يسمّيه الدارسون والباحثون في أدبيات التحول الديمقراطية بـ"سيناريو الصفقة"، بما يؤطّر دور الجماعة وسقف طموحها السياسي، أو الاستمرار في الاشتباك السياسي وإصرار الجماعة على خيار المقاطعة، وهذا وذاك، مرتبط بما تحمله المتغيرات الداخلية والإقليمية من تطورات على صعيد موازين القوى والرهانات السياسية لكلا الطرفين.

76 لمزيد من التفصيل حول هذه المقارنة: محمد أبو رمان، الإسلام السياسي بين المشرق والمغرب: هل يعبر الإخوان للمستقبل أم يعيدون إنتاج المحنة، صحيفة الغد اليومية الأردنية، 23-9-2013..

The Alternatives of Participation in a Restricted Democracy: the Case of the Muslim Brotherhood in Jordan

Mohammad Aburumman,*Center for Strategic Studies, Jordan University, Amman, Jordan*

Abstract

This study discusses the relationship between the political system in Jordan and the Muslim Brotherhoodin light of the stages that the group has gone through. This includes discussion of the developments that allowed for elections through a professional comparison that makes the policies of such regimes a semi-dictatorship/democracy controlling its primary consequences as an independent variable in the behavior of Political Islamic movements. Moreover, the study analyzes the impact of restricted political participation in the Muslim Brotherhood and its stance towards democracy as a factor that belongs to the ideological speech of the group and the impact on the internal organization and its characteristics

قدم البحث للنشر في 2014/10/27 وقبل في 2015/8/18

المراجع

أولاً-الكتب العربية

إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1946-1996)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 1997.

جبهة العمل الإسلامي، رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح"، منشورات الجبهة، 2005.

عبدالله العكايله، "العمل السياسي الإسلامي، دراسات وأبحاث في أزمة الواقع وآفاق المستقبل"، عمان، 2002.

علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن (1989-1999)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.

عمر سليمان الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، دار النفائس، عمان، 1992.

محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2010.

محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ومؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، ط1، 2012.

محمد أبو فارس، المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، 1991، عمان.

ناثان براون، المشاركة لا المغالبة، الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ترجمة سعد محيو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012.

ثانياً- دراسات وأبحاث

إبراهيم سيف ومحمد أبو رمان، الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، أيار/ مايو 2012.

رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 38، 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثالثا- دراسات أجنبية:

Andereas Schedler," The Nested Game of Democratization by Election"

International Political Science Review, vol: 23, number (1)- 2002

Andereas Schedler, Elections without Democracy: The Menu of Manipulation, Journal of Democracy, vol 13, no 2 (2002)

Gunes Murat Tezcur, The Moderation Theory Revisited: The Case of Political Islamic Actors, party politics, vol 16, number 1- 2010.

Staffan I. -Lindberg, Democratization by Election: A New Mode of Transition, Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press 2009 .

رابعا/ تقارير ومقالات:

- تقرير، في صحيفة الغد، بعنوان "المعتدلون يسيطرون على انتخابات شورى العمل الإسلامي"، 14-3-2010.
- الإخوان المسلمين: التعديلات الدستورية لا تعبر تماماً عن مطلب الشعب، تقرير موقع كل الأردن، الرابط التالي:
http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=15605
- تقرير صحيفة تاج الأردن الإلكترونية بعنوان "حملة إعلامية أردنية غير مسبوقة على جماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، 29-5-2012، على الرابط التالي :
http://tajjo.com/index.php/archives/12852

خامسا- موقع الإخوان الالكتروني:

http://www.ikhwan-jor.com/Portals/Content/?info=YVdROU16TTNNaVp6YjNWeVkyVTlVM1ZpVUdGblpTWjBlWEJsUFRFbSt1.ikhwan

- غادة الشيخ، تراجع الحراك الشعبي: أسباب إقليمية وذاتية، صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2-9-2013.
- محمد أبو رمان، الإسلام السياسي بين المشرق والمغرب، هل يعبر الإخوان نحو المستقبل أم يعيدون إنتاج المحنة؟، صحيفة الغد اليومية الأردنية، 23-9-2013.